دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في مصر خلال الفترة (1995-2020م)
An Analytical Study of the Problem of Unemployment in Egypt during (1995-2020)

إيمان أحمد حسن أحمد
باحثة ماجستير

أ.د/ حسني حسن مهران
أستاذ الإقتصاد
كلية التجارة - جامعة بنها

د/ حمادة صلاح يوسف
مدرس الإقتصاد
كلية السياسة والإقتصاد - جامعة السويس

المستخلص:

استهدفت الدراسة تحليل مشكلة البطالة في مصر؛ من خلال عرض وتحليل هيكل البطالة في مصر وفقاً لتركيبه النوعي والعمري والجغرافي والتعليمي. وكذلك تحديد أسباب تفاقم معدلاتها خلال الفترة (1995-2020م). وقد اعتمدت الدراسة في ذلك على سلاسل بيانات سنوية؛ تنوعت مصادرها بين كل من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وقاعدة بيانات البنك الدولي.

وخلصت الدراسة إلى أن مشكلة البطالة في مصر ترجع للعديد من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والديموغرافية؛ يتلخص أهمها في زيادة معدل النمو السكاني، وقصور تخطيط القوى العاملة، وعدم قدرة الإستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص عمل، وعدم ملائمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل، وكذلك إتباع الحكومة لبعض السياسات النقدية والمالية، فضلاً عن بعض الأحداث السياسية والأزمات الإقتصادية ـ التي عاصرتها فترة الدراسة ـ سواء على المستوى المحلي أو الدولي أو العالمي.

كما توصلت إلى أن البطالة في مصر هي بطالة هيكلية؛ تتركز النسبة الأكبر منها في فئة الشباب وخاصة في الفئة العمرية (15-29) عام، كما تتركز هذه النسبة بين حملة المؤهلات المتوسطة يليها حملة المؤهلات العليا، وتقل هذه النسبة مع تدنى المستوى التعليمي. وتقديم تصور مقترح للربط بين سياسات التعليم والتدريب وسوق العمل المصري.

الكلمات المفتاحية:

البطالة – سوق العمل – قانون أوكن – النمو منخفض التشغيل – السياسات النقدية والمالية – برنامج الإصلاح الإقتصادي – السكان – التعليم.

Abstract:

This Study aimed to analyze the Problem of Unemployment in Egypt during (1995-2020), by presenting and analyzing the Structure of Unemployment in Egypt according to its Gender, Age, Geographical and Educational Structure. As well as; identifying the Reasons for the Aggravation of its Rates during the same period. The Study relied on Annual data series; its sources varied between (CAMPAS), and World Bank Database.

The Study concluded that the problem of Unemployment in Egypt is due to many Social and Economic Factors; the most important of them are the Increasing of the Population Growth Rate, the Insufficiency of Workforce Planning, the Inability of Foreign Direct Investment to create Job Opportunities, and the Incompatibility between Education Outputs and Labor Market Requirements. As well as; Some of Monetary and Financial Policies, and Some political Events Economic Crises, Whether at the Local, International or Global Level.

In addition; the study found that Unemployment in Egypt is a Structural Unemployment, and it is concentrated in the Youth Category; especially (15-29) years old. Also; it is concentrated between Holders of Intermediate Qualifications, then Higher Qualifications. And it decreases when the Educational level decreses.

Keywords:

Unemployment – Labor Market - Okun's Law – Jobless Growth – Monetary and Financial policies – Economic Reform Program – Population – Education.

مقدمة:

لم تعد مشكلة البطالة في حاجة لتقديم أو إثبات لوجودها في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء؛ إلا أن الفارق بينهما هو مدى حدة وتفاقم هذه المشكلة، وإنعكاساتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. وهو ما يظهر جلياً في الدول النامية نظراً لزيادة الكثافة السكانية، وخاصة في ظل ندرة رؤوس الأموال والإستثمار، وهو الأمر الذي ينطبق تماماً على الإقتصاد المصري؛ حيث تعد مصر أكبر الدول العربية من حيث السكان، إذ يتجاوز عدد سكانها (101) مليون نسمة ـ وفق تقديرات عام 2020م ـ فضلاً عن ارتفاع معدل النمو السكاني والذي يزيد عن (2%) سنوياً. وتمثل هذه الزيادة السكانية إحدى مسببات مشكلة البطالة في مصر وتفاقمها؛ الأمر الذي يزيد من أعباء التنمية، وخاصة أمام إقتصاد ـ كالإقتصاد المصري ـ يصنف كإقتصاد نامٍ فقير يعاني من العديد من الإختلالات التوازنية، تتمثل أهمها في إختلال ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة للدولة، وكذلك وجود فجوة كبيرة بين كل من الإدخار والإستثمار، فضلاً عن إنخفاض الإنتاجية الناتج عن ضعف مستوى الإنفاق على التعليم والصحة، وهو ما أدى إلى زيادة الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك. إضافة إلى بعض العوامل التي ساعدت على اشتداد حدة مشكلة البطالة في مصر ـ بخلاف زيادة معدل النمو السكاني ـ ومنها عودة العمالة المصرية من الخارج عقب حرب الخليج وكذلك ثورات الربيع العربي، وعدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، والعديد من الأحداث السياسية والإقتصادية التي شهدتها مصر خلال الفترة (1995-2020م).

ويعد سوق العمل المصري من الأسواق الشابة حيث تمثل الفئة العمرية (19-29) عاماً نسبة بلغت (21.3%) من إجمالي السكان، أي بما يعادل (21.8) مليون فرد وذلك لعام 2019م[1]، وهو ما يعادل (77%) من حجم قوة العمل والبالغة (28.3) مليون فرد في نفس العام. ورغم إيجابية هذا العامل؛ إلا أنه لم يؤتي ثماره في مصر، حيث صاحب ذلك تركز النسبة الأكبر من معدل البطالة في فئة الشباب، وهو ما يزيد من حدة المشكلة وكذلك من تبعاتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. فتشير التقديرات إلى أن متوسط نسبة البطالة في الفئة العمرية (15-29) عام ـ خلال فترة الدراسة ـ قد بلغ نحو (25%) من إجمالي العاطلين، تليها الفئة (30-39) عام بمتوسط بلغ حوالي (8%)[*].

---

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات معدل البطالة السنوي، 2020م.

[*] تم حساب النسب بواسطة الباحثين بالإعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات معدل البطالة السنوي، 2020م.

كما تعد "بطالة الجامعيين" هي إحدى الظواهر الملازمة لمشكلة البطالة في مصر؛ والتي لا يمكن تجاهلها عند التطرق لتحليل هيكل البطالة، لاسيما خلال فترة الدراسة الحالية. حيث تشير الدراسات إلى تركز نسبة كبيرة من معدل البطالة بين حملة المؤهلات العليا قد تتجاوز (30%)[1].

إشكالية الدراسة:

اتفقت العديد من الدراسات التي تناولت مشكلة البطالة في سوق العمل المصري؛ على أنها مشكلة ذات طبيعة هيكلية تمتد جذورها إلى ستينات القرن الماضي وحتى منتصف السبعينات منه، حيث كانت الحكومة المصرية تنتهج سياسة "التشغيل الكامل" الموائم للأفكار الإشتراكية للمجتمع آنذاك، من خلال الإلتزام بتعيين الخريجين في القطاعين الحكومي والعام، واللذان توسعا بشكل كبير نتيجة توجه الدولة المصرية لإنشاء المصانع والشركات الجديدة، بالإضافة إلى تأميم الموجود منها وضمه للممتلكات العامة. وفي آواخر السبعينات ومع بداية تطبيق سياسة "الإنفتاح الإقتصادي" ونظراً لتراجع المصادر التقليدية للطلب على العمالة ـ التعيين الحكومي ـ وكذلك في قطاع الزراعة، فقد ازدادت مشكلة البطالة تعقيداً(*) ـ ولم يعوض ذلك استيعاب قطاعي التشييد والخدمات لهذه الزيادة ـ ولم يخفف من حدة هذه البطالة سوى زيادة الطلب على العمالة المصرية من دول الخليج[2]. إلا أن سرعان ما عاودت معدلات البطالة ارتفاعها مقرونة بتباطؤ النمو نتيجة لعودة العمالة المصرية بعد حرب الخليج 1991/1990م، فانخفض متوسط معدل النمو إلى (2.5-3%) سنوياً.

ومع منتصف التسعينيات ـ وهي بداية فترة الدراسة الحالية ـ فقد شهدت مصر ظاهرة جديدة وهي تزايد البطالة بالرغم من تزايد النمو ـ أنظر الشكل رقم (1) ـ وهو ما أطلق عليه الإقتصاديون فترة "النمو منخفض التشغيل" أو "Jobless Growth" وهو ما يتناقض مع قانون أوكن "Okun's Law"(**). ويرجع ذلك إلى

---

(1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوي العاملة 2019، إصدار أبريل 2020م.

(*) وبالرغم من ذلك فقد وصل متوسط معدل النمو في مصر لهذه الفترة (8%) سنوياً؛ وهو ما أرجعته الدراسات إلى أن هذا النمو كان مدفوعاً بإيرادات قناة السويس، والسياحة، والصادرات النفطية، وتحويلات العاملين في الخارج.

(2) هبة أحمد نصار، البطالة وسياسات الإستثمار، بحث مقدم للمؤتمر الأول لقسم الإقتصاد بعنوان "البطالة في مصر"، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989م، ص950.
أنظر أيضاً: سميحة فوزي، سياسات الإستثمار ومشكلة البطالة في مصر، مؤتمر التشغيل والبطالة في مصر، المركز المصري للدراسات الإقتصادية، 2002م، ص5-9.

(**) قانون أوكن "Okun's Law": ينص على أن زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (3%) تؤدي إلى خفض معدل البطالة بنسبة (1%). وترى الدراسات الحديثة أن هذا القانون يتناسب تماماً مع إقتصادات الدول المتقدمة، إلا أن الأمر قد يختلف في حالة الدول النامية وخاصة الدول العربية منها. (وهو ما تختلف عليه الدراسات حتى الآن)
ولمزيد من المعلومات؛ يمكن الإطلاع على:
Tumanoska, D., The Validity of Okun's Law in North Macedonia, **Business and Economic Research**, Vol. 9, No. 2, 2019, p. 160-168.

تطبيق برنامج "الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي" عام 1991م بدعم من صندوق النقد الدولي[1] ، إذ ارتكز البرنامج على الإنتقال بالإقتصاد المصري إلى إقتصاد حر يعتمد على آليات السوق، وخصخصة القطاع العام. مما عرض مصر لأزمة ركود كنتيجة طبيعية للسياسة الإنكماشية لبرنامج الإصلاح، مما أسفر عن زيادة معدلات البطالة وخاصة مع تراجع الدولة المصرية عن سياسة تعيين الخريجين وتفاقم معدلاتها خلال الفترة (1995-2020م)[2]. وهو ما سيتم التطرق إليه فيما بعد بالتفصيل.

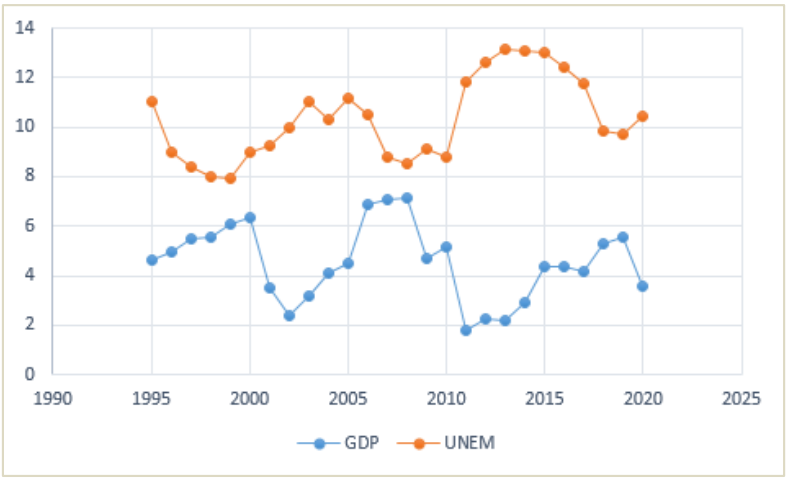

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (1) بالملحق.

شكل رقم (1): تطور معدل البطالة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2020م)

وتأسيساً على ما سبق؛ فإنه يمكن القول بأن الإقتصاد المصري يعاني من ارتفاع معدلات البطالة خلال العقود الثلاثة الماضية، وانعكس ذلك على تردي معدلات النمو الإقتصادي، وزيادة حدة التوترات الإجتماعية، وتهديدها للإستقرار السياسي؛ ومن ثم تسعى الدراسة للإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما هي أسباب ارتفاع معدلات البطالة في مصر خلال الفترة (1995-2020م)؟

(1) UNDP, Egypt Human Development Report 2001/2002, executed by: **United Nations Development Programme (UNDP)**, and the Institute of National Planning (INP), Egypt, 2002. Available at: http:///www.undp.org.eg

(2) Subramanian, A., The Egyptian Stabilization experience: An Analytical Retrospective, **IMF, Working paper**, Vol. 1997, Issue (105), 2002, p. 105.

أهداف الدراسة:

1- التعرف على الخلفية التاريخية لمشكلة البطالة في مصر، وتحليل أسبابها خلال الفترة (1995-2020م).
2- دراسة هيكل البطالة في مصر، وتحليل تطور معدلاتها.
3- اقتراح آليات مواجهة مشكلة البطالة في مصر.

أهمية الدراسة:

1- الإسهام العلمي في موضوع "البطالة في مصر"؛ لاسيما فيما يخص فترة الدراسة نظراً لخصوصيتها الإقتصادية والسياسية.
2- تسليط الضوء على أهم أسباب تفاقم مشكلة البطالة في مصر، وتحليل العلاقة بين هذه الأسباب وتطور معدلات البطالة خلال فترة الدراسة.
3- التركيز على التحليل النوعي لهيكل البطالة في مصر؛ وفقاً لمجموعة من الخصائص الإجتماعية والديموغرافية، وليس التحليل الكمي فحسب.

فرضية الدراسة:

سعياً لتحقيق أهداف الدراسة؛ فإنه سوف يتم إختبار صحة الفرض القائل بأنه:
"قد تتركز مشكلة البطالة في مصر في تركيبها الهيكلي وليس فقط في حجمها الكمي"
وحيث يختلف تركيبها الهيكلي وفقاً للعديد من العوامل الإجتماعية والديموغرافية، فقد تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

1- قد توجد علاقة بين التوزيع النوعي لقوة العمل والتوزيع النوعي لمعدل البطالة.
2- قد توجد علاقة بين التوزيع العمري لقوة العمل والتوزيع العمري لمعدل البطالة.
3- قد توجد علاقة بين التوزيع الجغرافي لقوة العمل والتوزيع الجغرافي لمعدل البطالة.
4- قد توجد علاقة بين المستوى التعليمي لقوة العمل والمستوى التعليمي لمعدل البطالة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج "الوصفي" في التعرف على أهم الأدبيات الإقتصادية السابقة التي تتناول البطالة. كما تم إستخدام بعض طرق التحليل "الكمي" لأهم المؤشرات العامة للإقتصاد المصري؛ لاسيما ما يتعلق منها بحجم السكان وحجم قوة العمل ومعدلات التشغيل والبطالة، وذلك على المستويين الكمي والنوعي -- على حد سواء – حيث تم تحليل هيكل كل مما سبق من هذه المؤشرات وفقاً لبعض العوامل الإجتماعية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي) والجغرافية من حيث (الحضر والريف)، ومدى إتساق هذا التحليل مع جهود الدولة المصرية تجاه ملف البطالة.

حدود الدراسة:

يتحدد مجال الدراسة الحالية بالحدود التالية:

- الحدود الزمنية

تتناول الدراسة الفترة الزمنية من عام 1995 وحتى عام 2020م.

- الحدود المكانية

تتناول الدراسة مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية، إعتماداً على بيانات كل من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وقاعدة بيانات البنك الدولي.

- الحدود الموضوعية

تتناول الدراسة مشكلة البطالة في مصر من خلال التعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم المشكلة خلال الفترة (1995-2020م)، وكذلك إستعراض هيكل البطالة في مصر من خلال تحليل معدلاتها وفقاً للعديد من الخصائص الإجتماعية والديموغرافية مثل (النوع، والعمر، والحالة التعليمية، والتوزيع الجغرافي). وتقديم تصور مقترح لتفعيل دور سياسات التعليم والتدريب كأحد آليات علاج مشكلة البطالة في مصر.

خطة الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية؛ تتمثل في:

1- البطالة في الفكر الإقتصادي
2- البطالة في النظريات الحديثة
3- البطالة في مصر: الأسباب والهيكل
4- سياسات التعليم والتدريب كأحد آليات علاج مشكلة البطالة في مصر

الدراسات السابقة:

- **دراسة (Assaad et al., 2000) [1]**

استهدفت الدراسة تحليل ظاهرة البطالة في مصر وفقاً لبعض الخصائص الاجتماعية والديموغرافية مثل السن، والنوع، والتعليم، والحالة الاجتماعية والتوزيع الجغرافي. وذلك من خلال بناء نموذج قياس للتنبؤ بنسب المشاركة في سوق العمل وفقاً للخصائص السابقة. وتوصلت الدراسة الى وجود فجوة كبيرة بين نسبتي المشاركة في سوق العمل بين الذكور والإناث، وان الإناث هن الأكثر تأثراً – بالسلب – بالتحول الى إقتصاد القطاع الخاص.

- **دراسة (Kalim, 2003)[2]**

استهدفت الدراسة قياس العلاقة بين حجم السكان ومعدل البطالة في باكستان خلال الفترة (1986-1999م)، وذلك بإستخدام نموذج الإنحدار المتعدد وطريقة المربعات الصغرى (OLS)، وتوصلت في نتائجها إلى أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو السكاني ومعدل البطالة، بينما توصلت لوجود علاقة عكسية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة.

- **دراسة (El-Hamidi & wahba, 2005) [3]**

تناولت الدراسة أثر برنامج الإصلاح الهيكلي على معدل البطالة في مصر – مع التركيز على بطالة الشباب – من خلال قياس تأثير الخصائص الاجتماعية مثل السن، والنوع، والتعليم، والإقليم، والحالة التعليمية للأبوين – كونهما أميين – على طول مدة البطالة. وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع معدل البطالة بين الشباب خلال فترة التسعينات، وأرجعت هذا الارتفاع الى تراجع دور القطاع العام وكذلك محدودية دور القطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة واستيعاب العمالة.

- **دراسة (الشوربجي، 2007)[4]**

استهدفت هذه الدراسة التعرف على محددات الطلب على العمل في مصر وذلك في الأجلين القصير والطويل عن الفترة (1982-2005م)، واستخدمت الدراسة نموذج (ARDL) لإختبار التكامل المشترك، وتناولت عدة متغيرات هي: النمو

---

[1] Assaad, R. EL-Hamidi, F., and Ahmed, A.u, **The Determinants of Employment status in Egypt, FCND**, Discussion paper No. 88, international Food policy Research Institute, 2000.

[2] Kalim, R., **Population and Employment: A Dilemma to resolve**, The IUP, Journal of Applied Economics, Vol. 2, No. 3, 2003.

[3] EL- Hamidi, F., and Wahba, J., The Effects of structural Adjustment on youth unemployment in Egypt, paper presented at the 12th **Annual conference of the Economic Research forum (ERF),** cairo, Egypt, 2005.

[4] مجدي الشوربجي، **أثر النمو الإقتصادي على العمالة في الإقتصاد المصري**، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، العدد (6)، 2007م.

الإقتصادي، والتراكم الرأسمالي، والإستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات، والواردات). وتوصلت في نتائجها إلى وجود أثر معنوي لجميع هذه المتغيرات ما عدا التراكم الرأسمالي.

- **دراسة (EL- Agrody et al., 2010)[1]**

استهدفت الدراسة تحديد العوامل المؤثرة على البطالة في مصر – ولاسيما البطالة الزراعية – خلال الفترة (1994 – 2004 م)، وكذلك تحليل أثر البطالة على إجمالي الناتج المحلي في مصر. واتخذت الدراسة كل من عدد السكان وسعر الفائدة ومعدلات الأجور الحقيقية والإنفاق الاستهلاكي ومعدل التبادل وأثر الخصخصة والناتج المحلي الزراعي على معدل البطالة. وتوصلت الدراسة الى أن زيادة الانفاق الاستهلاكي تعمل على زيادة معدل البطالة في مصر، وأن سعر الفائدة يؤثر سلبياً على معدل البطالة في مصر، كما توصلت إلى أن لكل من معدل التبادل ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي في مصر.

- **دراسة (عبدالغني وعبدالرحمان، 2012) [2]**

استهدفت الدراسة قياس البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2008م)، واستخدمت كل من السكان والتضخم والإستثمار والأجور والدخل والتكنولوجيا وأسعار البترول كمحددات للبطالة خلال فترة الدراسة، وذلك بإستخدام نموذج متجه الإنحدار الذاتي (VAR) وسببية Granger وإختبار (IR).

وتوصلت في نتائجها إلى أن للإستثمار والدخل أثراً سلبياً على معدل البطالة، بينما لعدد السكان وأسعار البترول أثراً موجباً. أما بالنسبة لكل من التضخم والأجور والتكنولوجيا؛ فتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد أي علاقة سببية بين هذه المتغيرات ومعدل البطالة.

- **دراسة (نصير، 2016) [3]**

استهدفت الدراسة إختبار محددات الطلب على العمل في مصر في الأجلين القصير والطويل وذلك خلال الفترة (1973-2013م)، واستخدمت الدراسة نموذجي (ARDL & ECM) وسببية Granger، وتناولت الدراسة المتغيرات التالية (الناتج المحلي الإجمالي، والنمو السكاني، والتضخم، والتراكم الرأسمالي، والإندماج

---

[1] EL-Agrody, N.M., Othman,A.Z., and Hassan, M.B., Economic study of Unemployment in Egypt and Impacts on GDP, **Nature and Science**, 8(10), 2010.

[2] دادن عبد الغني وبن طجين محمد عبد الرحمان، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2008م)**، مجلة الباحث، العدد (10)، الجزائر، 2012م.

[3] شيرين عادل نصير، **محددات البطالة في مصر خلال الفترة (1973-2013م)** – دراسة تحليلية قياسية، بحوث إقتصادية عربية، المجلد (23/22)، العدد (75/74)، 2016م.

التجاري، والتعليم، والثروة). وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لجميع المتغيرات، ووجود علاقة سببية بين المتغيرات بإستثناء التراكم الرأسمالي والنمو السكاني.

- **دراسة (مناقر وجمعي وقاري، 2016)** [1]

استهدفت الدراسة التعرف على محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2014م)، وتناولت الدراسة عدة متغيرات وهي: معدل النمو السكاني، ومعدل التضخم، والإستثمار الأجنبي المباشر، وتكوين رأس المال الثابت. وذلك بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي بفترات الإبطاء الموزعة ARDL، وإختبار التكامل المشترك، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية في الأجل القصير لمعدل التضخم ـ فقط ـ مع معدل البطالة.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في إختيارها للفترة الزمنية للدراسة (1995-2020م)؛ حيث خصوصية هذه الفترة نظراً لمعاصرتها العديد من الأزمات الإقتصادية والسياسية، والتغيرات الهيكلية لسوق العمل وفقاً للمستجدات التكنولوجية. كما تختلف في ربطها بين التعليم والبطالة من خلال تقديم تصور مقترح لتفعيل دور سياسات التعليم والتدريب للحد من مشكلة البطالة في مصر.

وسوف يتم تناول المحاور الرئيسية للبحث على النحو التالي:

1 البطالة في الفكر الإقتصادي

1.1 البطالة عند الكلاسيك

فرقت المدرسة الكلاسيكية بين نوعين من البطالة هما: البطالة الإختيارية والبطالة الإجبارية، حيث يرى الكلاسيك أن الإقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل [2]، وأنه لا مجال لوجود بطالة إجبارية وإن وجدت فهي بطالة إختيارية أي أن العمال هم الذين يرفضون العمل عند مستوى الأجر المنخفض السائد في السوق، ويُرجع الكلاسيك ذلك إلى أن مرونة كل من الأجور والأسعار في ظل سوق عمل حر ـ دون تحرك خارجي ـ تضمن تحقيق التشغيل الكامل عند مستوى التوازن، وأنه لا توجد بطالة

[1] مناقر نورالدين وجمعي سميرة وقاري إبراهيم، **محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2014م) دراسة قياسية باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي بفترة الإبطاء الموزعة** ARDL، **المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة**، العدد (8)، الجزائر، 2016م.

[2] رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة – **تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، سلسلة عالم المعرفة، العدد (226)، الكويت، 1998م، ص165.

إجبارية في حالة سوق العمل الحر، وأشاروا إلى أنه قد يحدث قدر ما من البطالة الإحتكاكية نتيجة لإنتقال العمالة من وظيفة لأخرى ولكنها سرعان ما تتلاشى [1].

وقد وُجه للمدرسة الكلاسيكية العديد من الإنتقادات في هذا الأمر؛ أهمها: [2]

1- أنه إذا كان عدم مرونة الأجور هي السبب الرئيسي لوجود البطالة، فلابد أن يُلام في ذلك العمالة، فالعمال يتفاوضون على الأجور النقدية وليس على الأجور الحقيقية، فالأجور الحقيقية تُحدد من خلال منشآت الأعمال فهم الذين يدفعون الأجور وهم أيضاً الذين يرفعون الأسعار.
2- أنه إذا كانت الأجور هي المحدد الأول للطلب فإن تخفيضها سوف يؤدي لإنخفاض الطلب على العمل، وبالتالي إنخفاض الإنتاج والمبيعات والنتيجة حدوث بطالة.

2.1 البطالة عند النيوكلاسيك

لم يختلف تحليل النيوكلاسيك لسوق العمل والبطالة كثيراً عن تحليل الكلاسيك لهما، فقد تبنوا أيضاً قانون "ساي" للأسواق، وافترضوا حالة التشغيل أو التوظف الكامل ولم يعطوا إهتماماً كبيراً للبطالة [3]، ومن ناحية أخرى فقد اعتبروا أن التقدم التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل مستقل عن النمو الإقتصادي، إلا أن الواقع أثبت العكس ، فنتج عن إستخدام التكنولوجيا ما يسمى بـ "أثر الإحلال" وهو إستبدال أحد عناصر الإنتاج بآخر، فأصبح من الممكن أن تحل الآلة محل العامل البشري وهو ما قد يؤثر على حجم العمالة [4].

3.1 البطالة عند ماركس

ينتقد الفكر الماركسي أفكار المدرسة الكلاسيكية التي تتبنى تمجيد النظام الرأسمالي، والإعتقاد في "اليد الخفية Invisible Hand" [*] التي تعيد التوازن بشكل تلقائي من خلال تفاعل قوى العرض والطلب، ورؤيتهم للبطالة بأنها حالة عرضية نادرة الحدوث، حيث فسر "كارل ماركس" البطالة بأنها نتاج لزيادة إنتاجية العمل في النظام الرأسمالي، إذ يهدف الرأسماليين في الأساس إلى تحقيق أقصى الأرباح في نظام

---

[1] مصطفى يوسف كافي، الإقتصاد الكلي – مبادئ وتطبيقات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014م، ص230.
[2] سامي خليل، نظرية الإقتصاد الكلي – المفاهيم والنظريات الأساسية، الكتاب الأول، الكويت، 1994م، ص91-92.
[3] ليلى الخواجة، **دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بسوق العمل**، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989م، ص192.
[4] رمزي زكي، **مرجع سبق ذكره**، ص272.
[*] حيث كان يرى الكلاسيك أن هناك "يد خفية" تدفع كل فرد إلى تحقيق صالح الإقتصاد ككل، وذلك من خلال سعيه لتحقيق مصلحته الشخصية.

تحكمه المنافسة. وللوصول إلى ذلك وتحت فعل قانون الميل إلى إنخفاض معدلات الأرباح (على المدى الطويل) يلجأ الرأسماليون إلى إدخال التكنولوجيا الحديثة التي تحل محل العامل البشري، مما يترتب عليه الإستغناء المتزايد عن العمال، وبالتالي زيادة حجم البطالة، وهو ما أسماه "ماركس" بـ "الجيش الإحتياطي للعمال The Reserve Army"، ويرى أن وجود هذا الجيش يحقق مصلحة مزدوجة للرأسماليين. فمن ناحية هو يوفر له إحتياجه من الأيدي العاملة بغض النظر عن معدلات نمو السكان، ومن ناحية أخرى؛ فوجود هذا الحجم من البطالة يمثل أداة ضغط يستخدمها الرأسماليون لإجبار العمال بقبول مستوى أجر منخفض، لذلك يرى "ماركس" أن لا حل لمشكلة البطالة إلا بتجاوز منطق الربح الرأسمالي [1].

4.1 البطالة عند كينز

أعطى "كينز" الكثير من الإهتمام لمشكلة البطالة واعتبرها محوراً أساسياً في تحليله وأن حلها هو السبيل الوحيد لإنقاذ النظام الرأسمالي. وجاءت أغلبية الأسس التي ارتكز عليها كينز في تحليله لسوق العمل والبطالة من إنتقاداته لأفكار المدرسة الكلاسيكية، حيث قدم مجموعة من الإنتقادات كان أهمها ما يلي [2]:

1- يرى كينز أن فرضية التجانس هي فرضية غير صحيحة وأن سوق العمل غير متجانس، وذلك نتيجة لإختلاف الكفاءة والخبرة بين العارضين، كما أن عملية الإنتاج تستدعي التنوع، والإختصاص، والخبرات المهنية.

2- يرى كينز أن سوق العمل ليس سوقاً يمتاز بالشفافية كما أورد الكلاسيك؛ لأن المعلومة فيه تختلف بإختلاف مصدرها، وأن حركة عارض العمل تختلف بإختلاف كل من السن والجنس وأيضاً بإختلاف حالة الدورة الإقتصادية حيث تشتد عند الأزمة وتقل عند التوسع.

3- يرى كينز أنه من العبث الإعتقاد بأن التوازن لا يحدث إلا في حالة التوظف الكامل فقط، وإن حدث ذلك فهي حالة عارضة وغير دائمة، وأن التوازن يتحقق عند مستويات مختلفة [3]؛ ولكن وفق ثلاث إمكانيات:

---

[1] بن جيمة عمر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014م، ص65.

[2] فارس شلالي، **سوق العمل وتخطيط القوى العاملة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص إقتصاد كمي، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2016م، ص27.

[3] محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن**، الجزء الأول، منشورات برتي، الجزائر، 1994م، ص36-40.

أ- التوازن الناقص:
وهو الذي يتحقق عند مستويات أدنى من مستويات التشغيل أو التوظف الكامل، وتكون البطالة في هذه الحالة إجبارية وليست إختيارية كما يعتقد الكلاسيك، وهذه الحالة بالنسبة لكينز هي الحالة الطبيعية للإقتصاد.

ب- التوازن المثالي:
وهو الذي يتحقق عند مستوى التوظف الكامل، وهي الحالة التي تعد بالنسبة للكلاسيك هي الحالة الطبيعية للإقتصاد، أما في رأي كينز فهي حالة مؤقتة.

ج- التوازن الزائد [1]:
وهو الذي يتحقق عند مستويات تتعدى مستوى التوظف الكامل، وهي أيضاً حالة مؤقتة حسب رأي كينز.

لذلك فيرى كينز أن الحالة الطبيعية للإقتصاد هي حالة التوظف غير الكامل، وأن التوازن يتوقف على ما يسمى بـ "الطلب الكلي الفعال Aggregate Effective Demand" [*]، واعتبر أن هذا الطلب هو المحدد الرئيسي لحجم العرض الكلي وبالتالي حجم الناتج والدخل والتوظف، وهو ما يعتبر رفضاً صريحاً لقانون "ساي" الذي يعتقد فيه الكلاسيك [2].

4- نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لضمان تسوية وتصحيح الوضع في كل من سوق العمل وسوق السلع والخدمات، وذلك من خلال إقتراح سياسة إقتصادية فعالة لإرجاع الإقتصاد إلى حالة التوازن.

5- يرى كينز أنه لكي يحدث التوازن يجب الإهتمام بجانب الطلب وليس العرض، فالعرض لدى كينز يجب أن يكون خاضعاً للطلب وليس العكس كما تعتقد المدرسة الكلاسيكية.

وبالإضافة إلى ذلك؛ فقد أشار كينز إلى أن البطالة هي نتيجة لزيادة عرض العمل عن المطلوب منه (SL > DL) وأرجع ذلك إلى نقص الطلب الفعال، والذي على أساسه يتحدد كل من مستوى التشغيل والسلع والخدمات التي يقوم المنتجون بإنتاجها، وبناءاً على هذا الإنتاج يتم تحديد حجم العمالة المطلوبة، فإذا انخفض الطلب عند مستوى

---

[1] بن فايزة نوال، **إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990-2005م)** –حالة الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص إقتصاد كمي، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009م، ص34.

[*] الطلب الكلي الفعال عن كينز هو طلب متوقع وينقسم إلى: الطلب الإستهلاكي، والطلب الإستثماري.

[2] رمزي زكي، **مرجع سبق ذكره**، ص297.

التشغيل الكامل ينخفض مستوى الإنتاج وبالتالي تظهر البطالة[1]. وأشار أيضاً إلى أن هناك بعض العوامل التي تعرقل حل مشكلة البطالة الإجبارية؛ منها: زيادة تفضيل السيولة وزيادة رأس مال المجتمع، وأيضاً التقدم التكنولوجي. الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج عند نفس مستوى التشغيل أو تخفيضه عند مستوى الإنتاج نفسه. وأكد كينز أن الخروج من البطالة يتطلب ضرورة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية بإعتبارها الجهة الوحيدة القادرة على إحداث التأثير من خلال إنتهاج سياسات مالية توسعية حتى يصل الإقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل [2].

2 النظريات الحديثة المفسرة للبطالة

أصبحت النظريات السابقة سواء للكلاسيك أو النيوكلاسيك أو حتى كينز في مهب الريح نظراً للإرتفاع الهائل والسريع لمعدلات البطالة في سبعينات القرن الماضي، ولا تفي بالغرض وغير قابلة للتجسيد على أرض الواقع وخاصةً مع ظهور مشاكل إقتصادية أخرى ذات صلة وثيقة بمشكلة البطالة مثل مشكلة التضخم وهو ما أطلق البعض على العلاقة بين هاتين المشكلتين بـ "الركود التضخمي". وإنطلاقاً من ذلك ظهر عدد من النظريات الحديثة المفسرة لسوق العمل والبطالة آخذة بعين الإعتبار النظريات السابقة ولكن ببعض التطوير والتعديل، وأضافت فروض أكثر واقعية لتفسير الظواهر الحديثة في سوق العمل فيما يخص البطالة.

ولعل من أبرز هذه النظريات:

1.2 نظرية البحث عن العمل [3]

ظهرت هذه النظرية على يد مجموعة من الإقتصاديين منهم Phelps, Hall, Gordon, Pevry وكان أبرزهم الإقتصادي Jeams Stalker، واستطاعت هذه النظرية أن تلقي الضوء على مختلف مظاهر سوق العمل، كما سعت إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل ومنها صعوبة توافر المعلومات الكاملة عن سوق العمل، مما يدفع الأفراد للسعي نحو الحصول على هذه المعلومات، وتتسم عملية البحث؛ أولاً بأنها مكلفة مادياً سواء للأفراد أو المؤسسات، وثانياً أنها تتطلب وقتاً طويلاً إلى تفرغ من قِبل الأفراد لجمع هذه المعلومات [4]، وتعتمد هذه النظرية على هاتين السمتين في تفسيرها لحجم

---

(1) علي عبد الوهاب نجا، **البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها – دراسة تحليلية تطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005م، ص40.

(2) مصطفى يوسف كافي، **مرجع سبق ذكره**، ص237.

(3) مليكة يحيات، **إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007م، ص37-38.

(4) علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص45.

البطالة الموجود بالرغم من وجود فرص عمل شاغرة، وأرجعتها إلى قصور المعلومات حول مناصب العمل والأجور، وإلى ترك بعض الأفراد لوظائفهم بحثاً عن فرص عمل أكثر ملائمة لقدراتهم وسعياً للحصول على أجر أفضل.

واستندت نظرية البحث عن العمل على عدد من الفرضيات يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- أن كلما طالت مدة البحث عن العمل، كلما كان الأجر المتوقع الحصول عليه أعلى نظراً لأن الأفراد الذين لا يعملون لديهم فرصة أكبر في جمع المعلومات عن أماكن العمل والأجور[1].

ب- أن الباحث عن العمل على دراية بالتوزيع الإحتمالي للأجور المختلفة.

ت- وجود حد أدنى للأجور، لن يقبل الباحث عن العمل بأقل منه ويسمى بـ "الأجر الإحتياطي" أو "أجر القبول"[2].

وخلصت نظرية البحث عن العمل إلى أن البطالة السائدة في الإقتصاد هي بطالة إحتكاكية أو إرادية – أي أنها سلوك إختياري – حيث تنتج عن سعي الأفراد للحصول على أجر أعلى وفرصة عمل أفضل[3]. وقد ساهمت نماذج البحث عن العمل في تفسير المشكلة التي تتعلق بفترة البطالة (*)، وينطبق ذلك خاصةً في حالة الشباب الداخلين لسوق العمل لأول مرة، ويرجع ذلك لإنعدام خبرتهم وزيادة تنقلاتهم بين الوظائف المختلفة بحثاً عن ظروف العمل الأكثر ملائمة وعن الأجور الأعلى، مما يزيد من حدة البطالة وارتفاع معدلاتها.

2.2 نظرية تجزئة سوق العمل

تُنسب هذه النظرية إلى الإقتصاديين P. Doeringe و M. Piore بإعتبارهما أول من تناولا مسألة إزدواجية سوق العمل وذلك من خلال أعمالهما التي صدرت عام 1971م، والتي اهتمت بأسواق العمل العالمية وتحليل القوى العاملة وأكدت على عدم وجود سوق وحيد للعمل، حيث أوضحت دراستهما الميدانية أن القوى العاملة تتعرض للتجزئة إما على أساس النوع أو السن أو العرق أو المستوى التعليمي[4]. وبنت نظرية تجزئة سوق العمل أساسها على إسقاط فرض تجانس وحدات العمل، وكان الهدف منها هو البحث عن أسباب البطالة وارتفاع معدلاتها في آوخر الستينات وأوائل السبعينات، وخاصةً في قطاعات معينة دون قطاعات أخرى. وافترضت هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق – سوق أولي

---

(1) مهدي كلو، **الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة –دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003م، ص11.

(2) **المرجع السابق**، ص11.

(3) علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص48-49.

(*) يقصد بـ "فترة البطالة": هي المدة التي يستغرقها الشخص في البحث عن العمل.

(4) مليكة يحيات، **مرجع سبق ذكره**، ص44-45.

وسوق ثانوي – وفقاً لمعيار درجة الإستقرار، مع إمكانية إنتقال وتحرك عنصر العمل داخل كل سوق، ولكن لا يمكن ذلك فيما بين السوقين نظراً لإختلافهما من حيث خصائص الأفراد والوظائف فيهما [1]

3.2 نظرية إختلال سوق العمل (إختلال التوازن)

جاءت هذه النظرية على يد الإقتصاديين الفرنسيين J.C.Benassy و E.Malinvaud، واعتمدت في تفسيرها لإرتفاع معدلات البطالة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات على إفتراض جمود كل من الأجور والأسعار في الأجل القصير [2]، والذي يرجع إلى عجزهما عن التغير بالشكل الكافي لتحقيق التوازن في سوق العمل، فيحدث الإختلال المتمثل في فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، وبالتالي تظهر البطالة الإجبارية وهو ما ينطبق أيضاً على سوق السلع والخدمات. ولم تقتصر هذه النظرية على تحليل أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل، وإنما سعت أيضاً إلى تحليل العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع والخدمات [3].

وترى نظرية الإختلال أنه بتفاعل هذين السوقين ينتج نوعين من البطالة؛ هما: [4]

1- النوع الأول

ويشير إلى وجود فائض في جانب العرض في سوق السلع مع عجز في الطلب في سوق العمل، مما يؤدي إلى عدم قيام أصحاب العمل بتشغيل عمالة إضافية بسبب وجود فائض في الإنتاج لم يُسوَق بعد، وهو ما يتشابه ضمنياً مع تحليل كينز للبطالة.

2- النوع الثاني

ويحدث عندما يكون الطلب على السلع أكبر من عرضه، مع وجود ارتفاع في معدلات الأجور الحقيقية مما يؤدي إلى إحجام أصحاب العمل عن زيادة مستوى التشغيل بسبب تراجع أرباحهم، وهي الحالة التي تتشابه مع التحليل الكلاسيكي.

---

[1] ناصر دادن عدون وعبدالرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد – حالة الجزائر، **الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2010م، ص32-35.

[2] السيد محمد السريتي وعلي عبدالوهاب نجا، **النظرية الإقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008م، ص64.

[3] دانيال أرنولد، ترجمة: عبدالأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الإقتصادية للأمس واليوم، **المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر**، الطبعة الأولى، بيروت، 1992م، ص207-210.

أنظر أيضاً:

مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل، **دار الحامد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009م، ص246-248.

[4] عبد الغني دادن ومحمد عبدالرحمن بن طجين، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة خلال الفترة (1970-2009م)**، مجلة الباحث، العدد (10)، 2012م، جامعة ورقلة، الجزائر، ص178.

أنظر أيضاً

علي عبدالوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

وتأتي أهمية هذه النظرية في تحليلها للبطالة الناتجة عن الإختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة، ولكن بالرغم من ذلك إلا أنها واجهت أيضاً العديد من الإنتقادات تتمثل في:

1- أنها افترضت تجانس وحدات عنصر العمل، وجود سوق واحد للسلع، وافترضت في هذه الحالة أن البطالة الناتجة إما أن تكون بطالة كلاسيكية أو بطالة كينزية، ومن ثم فيمكن أن يتزامن النوعين معاً. وأن هذا يتعارض كلياً مع إختلاف الحل المقترح لعلاج البطالة بنوعيها (*).
2- أنها أهملت العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية وتغيرها من فترة زمنية لأخرى.
3- أنها اقتصرت تحليلها للبطالة على الأجل القصير، ولم تبد أي اسباب لإستمرارها في الأجل الطويل.
4- أنها اعتبرت الإختلال هو مجرد إختلال مؤقت (1).

4.2 نظرية الأجور الكفأة

ترجع هذه النظرية إلى الإقتصادي الأمريكي (H.Leibenstein) صاحب كتاب (Back-Wardness and Economic Growth) الصادر عام 1957م، والذي أشار فيه إلى أن هذه النظرية تقوم على العلاقة التي يمكن من خلالها الربط بين إنتاجية العمال وإستقرار الأجور النقدية أو الاسمية، حيث يعتقد أصحاب الأعمال أنه برفع الأجر النقدي والذي يرتفع معه الأجر الحقيقي ضمنياً (مع إفتراض ثبات الأسعار) عن المستوى التوازني السائد في سوق العمل تشجيعاً للعمال، أن ذلك من شأنه أن يزيد من إنتاجية العمال معتبرين أن إنتاجية العامل هي دالة متزايدة في الأجر الحقيقي، إلا أن هذا الإرتفاع في الأجور يترتب عليه حدوث فائض في عرض العمل، وبالتالي تظهر البطالة.

وحسب النظرية فإن سلوك أصحاب الأعمال والعمال في توافق تام مع هدف تعظيم الربح بالنسبة لأصحاب الأعمال، وهدف الإشباع وتظيم المنفعة بالنسبة للعمال، حتى وإن كانت الأجور مرتفعة وهناك بطالة.

وتتبأت نظرية الأجور الكفأة بأن العمالة أصحاب المهارة الأقل وبالتالي الإنتاجية الأقل، تكون تكلفة أجرهم مقابل كل وحدة من الإنتاج عالية، ولذلك هم الأكثر عرضة للبطالة إذا ما قورنوا بأصحاب المهارات العالية والإنتاجية الأعلى.

(*) حيث يتطلب علاج البطالة الكينزية إنتهاج سياسة مالية توسعية تهدف لزيادة الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و/أو الأجور؛ بهدف زيادة الإستهلاك، ولكن ذلك سيؤدي إلى زيادة البطالة الكلاسيكية نظراً لتناقص معدل ربحية الإستثمارات بدلاً من زيادتها. أما علاج البطالة الكلاسيكية يتم من خلال الأجور، الأمر الذي يترتب عليه إنخفاض الدخول ومن ثم الإستهلاك، وبالتالي خفض الطلب الكلي، مما يزيد من حدة البطالة الكينزية.

(1) علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص54.

5.2 نظرية رأس المال البشري

تنسب هذه النظرية إلى الإقتصادي J.Gary Becker وإلى فترة الستينات وبالتحديد في عام 1964م[1]، وتتعلق بالإستثمار في رأس المال البشري، وتمثل هذه النظرية لدى الكثير من الإقتصاديين فرع جديد للتحليل الكلاسيكي، حيث تعتمد بدرجة كبيرة على مجمل فرضياته، وتركز هذه النظرية على مجموعة المهارات والخبرات التي يمكن للفرد اكتسابها عند مزاولته لنشاط ما، فكما يسعى أصحاب رأس المال إلى اكتساب الخبرات بغرض زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة التسيير داخل المنظمة، فإن العامل أيضاً يسعى إلى تراكم مهاراته ومعارفه بهدف تحسين مستوى معيشته من خلال زيادة راتبه مستقبلاً.

وهناك العديد من الدراسات والتجارب التي أثبتت أن الإستثمار في رأس المال البشري يرفع من الإمكانيات والقدرات الإنتاجية للفرد على الأجلين المتوسط والطويل، وأن كل إستثمار رأس المال البشري يتطلب نفقات يتحملها أصحاب الأعمال، وقد قارن Becker بين العائد على عملية الإستثمار في رأس المال البشري وبين تكلفة هذا الإستثمار، على أن تكون التكلفة أقل من العائد أي لصالح أصحاب الأعمال، وذلك لضمان إستمرارية المشروع وبالتالي مناصب العمل. كما يتم احتساب العائد على الإستثمار في فئة معينة من القوى العاملة ومقارنة ذلك العائد مع عائد محتسب لفئة أخرى من القوى العاملة هي بمثابة "فئة المقارنة"، فإذا كان العائد على الإستثمار للفئة الأولى أكبر من عائد فئة المقارنة فإن هذا الإستثمار في هذه الفئة من القوى العاملة مربح ونافع ومرغوب فيه، والعكس صحيح.

وبالرغم من ذلك؛ فإن بعض الأفراد يقررون مغادرة وظائفهم إرادياً من أجل اتجاهات وآفاق مهنية أخرى، وهذه المغادرة تمثل خسارة لأصحاب الأعمال الذين تكبدوا أعباء مالية ومادية في الإستثمار في هؤلاء الأفراد وتأهيلهم لمستوى أعلى من المهارة والكفاءة، مما يدفع بعض أصحاب رأس المال لمحاولة إسترداد تلك النفقات من خلال تخفيض أجور الفئة المتبقية أو إحجام المنظمة أو المؤسسة عن تكرار الإستثمار في رأس المال البشري تحسباً لأي مغادرات أخرى.

[1] فريد بختي، **دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة البطالة في الجزائر**، رسالة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، جامعة الجزائر، 2005م، ص91.

كما تفترض هذه النظرية وجود نوعين من الأفراد فئة ضئيلة ذات قدرات ومهارات فائقة، وفئة تضم الغالبية ولا تملك قدر كبير من المهارة أو الكفاءة أو المستوى التعليمي؛ وفي الغالب تكون في حالة "بطالة سافرة".

ويجب الإشارة أخيراً؛ إلى أن نظرية رأس المال البشري هي النظرية الكلاسيكية في صورتها الأولى، والتي ركزت على تفسير البطالة ودراسة إختلال سوق العمل خلال عقد كامل (1960-1970م). أما صورتها الثانية؛ والتي سعت إلى نفس الهدف وخلال نفس الفترة ولكن ركزت على فكرة مدة البحث عن العمل.

3 البطالة في مصر: الأسباب - الهيكل

1.3 أسباب مشكلة البطالة في مصر

تعتبر البطالة أحد أهم التحديات الدائمة التي تواجهها مصر؛ إذ تعد البطالة مشكلة مركبة لإرتباطها بالعديد من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وكذلك الديموغرافية، مما يجعل المشكلة أكثر تعقيداً أمام صانعي ومتخذي القرار.

وفيما يلي هو إستعراض لأهم تلك العوامل المسببة لإرتفاع معدلات البطالة خلال الفترة (1995-2020م):

1- زيادة معدل النمو السكاني

تشير العديد من الدراسات إلى أن معدل النمو السكاني في الدول النامية بما فيها مصر؛ يعد أهم أسباب ارتفاع البطالة عن معدلاتها الطبيعية، وخاصة مع عدم نمو الوظائف وفرص التشغيل بنفس القدر. فضلاً عن التأثير السلبي لزيادة السكان على مستوى المعيشة ومتوسط دخل الفرد وعدم كفاية الموارد الإقتصادية، مما يوأد أي محاولات للتنمية.

ومن الشكل رقم (2) يتضح أن عدد السكان في مصر في تزايد مستمر، حيث زاد عدد السكان من (62.3) مليون نسمة عام 1995م إلى (102.3) مليون نسمة في عام 2020م – أنظر الجدول رقم (2) بالملحق – أي بمعدل زيادة يقدر بـ (60.8%) على مدار فترة الدراسة. وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنة بمثيلاتها في الدول الأخرى، والتي مرت بنفس مرحلة الإصلاح الإقتصادي وظروف إجتماعية وسياسية مشابهة إلى حد

كبير. كما تشير التقديرات إلى ارتفاع إجمالي قوة العمل بشكل واضح من (18) مليون فرد عام 1995م إلى (27.8) مليون فرد في عام 2020م.

أما عن معدل البطالة فقد بلغ متوسطه (10.33%) خلال الفترة (1995-2020م) وهي نسبة مرتفعة، ومن الملاحظ أيضاً أن هذه النسبة لا تعبر بشكل حقيقي ودقيق عن معدل البطالة، فالواقع يفوق هذه النسبة بكثير.

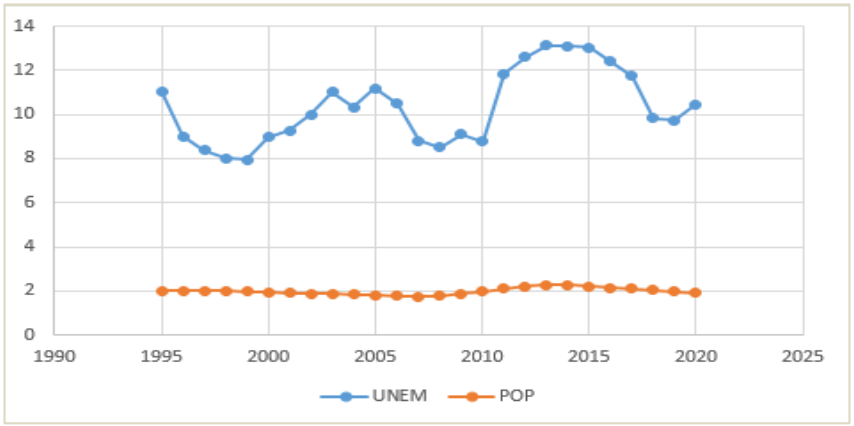

لمصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (2) بالملحق.

شكل رقم (2): تطور معدل النمو السكاني ومعدل البطالة خلال الفترة (1995-2020م)

2- تراجع حركة الهجرة الخارجية

تعتبر الهجرة الخارجية ظاهرة إجتماعية عالمية، ولكنها أكثر إنتشاراً في العالم النامي، حيث يراها الأفراد وسيلة لتصحيح أوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية[1]. مع اشتداد حدة الظروف الإقتصادية في السبعينات زادت حركة هجرة العمالة المصرية للخارج وخاصة للدول النفطية من دول الخليج، وصاحب ذلك زيادة معدلات التضخم نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار وتزايد المستوى المعيشي للأفراد[2]. ومع مطلع التسعينات؛ حيث إندلاع حرب الخليج وعودة المصريين من دولتي الحرب (الكويت –

[1] الآثار الإجتماعية والإقتصادية للهجرة إلى البلدان العربية، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، **نشرة المجالس النوعية**، العدد (36)، 1996م، ص67.

[2] نجلاء أنور الأهواني، **هجرة العمالة المصرية إلى الدول النفطية وعلاقتها بالتغيرات الهيكلية في الإقتصاد المصري (1967-1980م)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1981م، ص291-297.
أنظر أيضاً: محمد إبراهيم عطوة مجاهد، **بعض مشكلات العمالة المصرية المهاجرة والعائدة وأثرها على الشعور بالإنتماء** –رؤية تربوية، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد (14)، الجزء (3)، 1990م، ص119.

العراق)، وقدرت الأمم المتحدة عددهم بنحو نصف مليون عائد [1]. بينما قامت وزارة القوى العاملة المصرية بعمل مسح ميداني عن العائدين من نفس الدولتين خلال الفترة من أول أغسطس 1990م وحتى أكتوبر 1991م؛ وقدر المسح عدد العائدين بـ (398) ألف، منهم (241) ألف عائد من العراق و (156) ألف عائد من الكويت[2]. كما أشارت تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى عدد العاملين بالخارج في عام 1992م بـ (2.920) مليون عامل، وفي عام 1995م بـ (2.249) مليون عامل، وفي عام 1999م بـ (1.541) مليون عامل، وهو ما يشير إلى إنخفاض ملحوظ في الطلب على العمالة المصرية في أعقاب حرب الخليج. ورغم تفاوت التقديرات حول العدد الحقيقي للعمالة العائدة؛ إلا أن جميعها تشير إلى زيادة العبء على الحكومة المصرية فيما يخص بكيفية استيعاب تلك العمالة، والتعامل مع تفاقم معدلات البطالة. وهو ما أدى إلى ازدياد الوضع الإقتصادي سوءاً بارتفاع معدل البطالة في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار وعرفت مصر آنذاك ما يسمى بـ "الركود التضخمي"[*].

3- تراجع الحكومة عن سياسة تعيين الخريجين[**]

بدأت الحكومة في التراجع عن إلتزامها بتشغيل الخريجين في عام 1984م، نظراً لزيادة العبء الذي تكلفته الدولة حيال ذلك، وإنتشار البطالة المقنعة بكافة القطاعات. حيث ارتفعت نسبة العاملين في القطاع العام من حوالي (10%) عام 1960م إلى (30%) عام 1976م. أما بعد تجميد التعيين؛ فقد انخفضت نسبة العمالة في القطاع الحكومي من (28%) في عام 1996م إلى (21.9%) في عام 2014م. وفي القطاع العام من (5.6%) عام 1996م إلى (3.8%) في عام 2014م.

وفي المقابل ارتفعت هذه النسبة في القطاع الخاص من (66.2%) عام 1996م إلى (72%) عام 2014م[3]. وجدير بالذكر؛ أن تراجع الدولة عن التعيين الحكومي لم

---

(1) United Nations, International Migration Policies, Population Studies, No.161, NewYork, 1998, p.149.

(2) وزارة القوى العاملة، التقرير النهائي عن بحث العمالة العائدة من الكويت والعراق نتيجة لأزمة الخليج، مشروع دعم قدرة وزارة القوى العاملة في مجال السكان وتخطيط وتنمية الموارد البشرية، القاهرة، 1992م، ص22.

(*) الركود التضخمي: هو حالة إقتصادية تجمع بين نمو إقتصادي ضعيف وبطالة عالية؛ يرافقها تضخم.

(**) بدأت سياسة تعيين الخريجين في مصر منذ صدور القانون رقم (14) لسنة 1964م، وتم تعديله بقانون رقم (85) لسنة 1973م.

(3) السيدة كمال قرطام، **محددات بطالة الجامعيين في الإقتصاد المصري خلال الفترة (1976-2014م)**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد (2)، المجلد (54)، يوليو 2017م، ص16.

يكن السبب الوحيد لمشكلة فائض العمالة في القطاع العام، وإنما عدم الربط بين الأجور والإنتاجية كان له الأثر الأكبر [1].

4- عدم ملائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل

تشير الدراسات إلى أن مخرجات منظومة التعليم في مصر لا تتناسب كماً وكيفاً مع متطلبات السوق، وذلك إما لزيادة أعداد الخريجين عن إستيعاب وإحتياجات سوق العمل، أو لتدني مستوى المهارة والكفاءة للخريجين. وفي كلتا الحالتين؛ فهو يرجع لقصور تخطيط القوى العاملة وعدم قراءة السوق قراءة جيدة وتحديد إحتياجاته الفعلية[2].

ويشكل خريجو التعليم العالي النسبة الأكبر من معدلات البطالة [*]، حيث ارتفاع هذه النسبة بين المؤهلات الجامعية وإنخفاضها مع تدني المستوى التعليمي والدرجة العلمية [3]، وهو ما يشار إليه بظاهرة "بطالة المتعلمين"، وهي نتاج لعاملين أساسيين هما: زيادة المعروض من الخريجين عن الطلب على العمل، والمبالغة في إنتاج خريجي الكليات ذات تخصصات العلوم الإنسانية والإجتماعية، دون الإهتمام بالتخصصات العلمية والهندسية والتكنولوجية رغم أنها الأكثر طلباً وملائمةً لمتطلبات سوق العمل الجديد[4].

5- التحولات التكنولوجية والرقمية لسوق العمل

مما لاشك فيه أن التكنولوجيا أصبحت أساس اكتساب الميزة التنافسية التي تسعى إليها المؤسسات ـ بل والدول أيضاً ـ إلى تكوينها والعمل على تطويرها وتحقيق العوائد منها [5]. إلا أن ذلك لا ينفي التحدي الكبير الذي تواجهه الدول وهي في طور التحولات

---

(1) عدالات عبد الوهاب حماد، **فائض العمالة وضيق فرص التوظف في القطاع الصناعي**، بحث مقدم للمؤتمر الأول لقسم الإقتصاد بعنوان "البطالة في مصر"، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989م، ص415.

(2) ياسر فتحي الهنداوي المهدي ومحمد غنيم سويلم، إستراتيجية مقترحة لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وإحتياجات سوق العمل بمصر في ضوء الإتجاهات العالمية المعاصرة، مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتدريب والتنمية، 2014م، ص51.

(*) لمزيد من التفاصيل؛ يمكن الإطلاع على الجدول رقم (5) بالملحق.

(3) تقرير التنمية البشرية في مصر "شباب مصر: بناة مستقبلنا"، **البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع معهد التخطيط القومي في مصر**، 2010م، ص49.

(4) البنك الدولي، مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر، **منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير**، 2010م، ص60.

أنظر أيضاً: عمر أحمد سعيد، جودة المخرجات الأكاديمية وملائمتها لسوق العمل، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم (آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والإعتماد الأكاديمي في التعليم)، 2-3 سبتمبر 2012م، القرية الذكية، القاهرة، ص113.

(5) علي السلمي، **إدارة الموارد البشرية**، دار غريب للنشر، مصر، 1998م، ص22.

التكنولوجية والرقمية لسوق العمل؛ من ضرورة الإستغناء عن عدد ليس بالقليل من حجم العمالة لفترة غير معلومة[1].

وهو ما حدث في مصر أيضاً مع ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ودخول الحاسب الآلي والإنترنت في منتصف التسعينات، وبداية إتباع القطاع الصناعي لأسلوب "التصميم بإستخدام الحاسوب" [*] وأتمتة المصانع. ثم القطاع المالي والمصرفي وأتمتة أعمال البنوك وتحويل الأموال إلكترونياً وإقامة النماذج الإقتصادية وإدارة الإستثمارات وتحليل المخاطر وتحليل أسواق الأوراق المالية ... وغيرها[2]. وهو الأمر الذي أدى بالنهاية إلى إحلال الآلات محل العمالة البشرية، وهو ما قد يكون مستهدفاً من أصحاب رؤوس الأموال حيث يحقق لهم ذلك وفراً في الوقت وضغطاً في النفقات وزيادة في الإنتاجية، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة.

6- الأزمات السياسية والإقتصادية

مر سوق العمل في مصر بالعديد من الأزمات السياسية والإقتصادية الداخلية والخارجية، وذلك على مدار العقود الثلاثة الماضية، يمكن تناول أهمها على النحو التالي وذلك وفقاً لترتيبها الزمني:

- حرب الخليج (1991/1990م)

والذي تسبب في عودة حوالي مليون عامل مصري، مما شكل ضغطاً هائلاً على سوق العمل المصري وفرص العمل المتاحة. وقد تزامن ذلك مع عوامل أخرى سبق الإشارة إليها إجمالاً (مثل الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي والخصخصة) وسيتم التطرق إليها تفصيلاً فيما بعد. بالإضافة إلى توقف الحكومة عن تعيين الخريجين، وكذلك إنضمام الكثيرين ممن تركوا وظائفهم لبرامج المعاش المبكر لتعداد العاطلين.

---

[1] مهدي حسن زويلف، **إدارة الأفراد**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003م، ص282.

[*] التصنيع بإستخدام الحاسوب Computer Integrated Manufacturing (CIM): ويطلق عليه أحياناً "التصنيع المدمج بالحاسوب"، وهو أسلوب تصنيع يتم فيه إستخدام الحاسوب للتحكم بعملية الإنتاج، وهو نموذج تطبيقي لتكنولوجيا المعلومات ويشمل: التقنيات بمساعدة الحاسوب Computer-Aided Techniques، الأجهزة والمعدات اللازمة Devices and Equipment required، التكنولوجيات Technologies.
ولمزيد من المعلومات؛ يمكن الإطلاع على:
جلال الحاج عبد، **التصنيع والأتمتة والتجميع في الهندسة الميكانيكية**، ص2-3.
Available at: www.noor-book.com

[2] علي نبيل، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (265)، الكويت، 2001م، ص183.

- الأزمة المالية العالمية (2008/2007م)

بالرغم من أن العديد من الدراسات تشير إلى محدودية أثر الأزمة المالية العالمية على معدلات البطالة، إلا أن الباحثة ترى أن تداعيات الأزمة ظهرت بوضوح من خلال تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من (7%) عام 2007م إلى (4%) عام 2009م، والهبوط الشديد إلى (1.7%) و(2.2%) لعامي 2011 و 2012م على التوالي. وتراجع صادرات مصر السلعية بنحو (2.2) مليار دولار، كما انخفضت تحويلات العاملين في الخارج بما يقارب (600) مليون دولار، وإيرادات قطاع السياحة خلال الربع الأول من عام 2009م بـ (2) مليار دولار، وإيرادات قناة السويس بحوالي (400) مليون دولار[1]. مما انعكس بشكل غير مباشر على كافة الأنشطة الإقتصادية الأخرى ومعدلات البطالة والتشغيل.

- ثورة 25 يناير 2011م

حيث أحدثت ثورة يناير ــ مثلها في ذلك مثل أي ثورة ــ حالة من التخبط ليس فقط السياسي وإنما الإقتصادي أيضاً؛ وتجلى ذلك في عدم استقرار العمالة المصرية وخاصة في القطاع غير الرسمي، حيث كانت أكثر الفئات تأثراً بعواقب الثورة هي الفئة العاملة بأجر منتظم بالقطاع الخاص غير الرسمي، وأيضاً العاملين لحسابهم خارج قطاع الزراعة، وبعض أرباب العمل[2].

كما شهدت مصر اتساعاً للفجوة بين ظروف العمل في كلا القطاعين العام والخاص بشكل أكبر. حيث شهد العاملون في القطاع الحكومي والعام تحسناً ملحوظاً مقارنة بالعاملين في القطاع الخاص وذلك فيما يتعلق بظروف العمل. وسادت حالة من إنعدام الأمن الوظيفي وجمود العديد من أنشطة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بالإضافة إلى إنخفاض مساهمة الإناث في النشاط الإقتصادي. مما أسفر في النهاية عن إنخفاض صافي نمو التشغيل لعام 2012/2011م بحوالي (400) ألف وظيفة، ولم يشهد سوق العمل منذ ذلك الحين أي تحسن سوى بحلول عام 2016م ــ والذي يعد بداية التعافي ــ حيث سجل نحو (550) ألف وظيفة سنوية من جديد [3].

---

[1] محمد حافظ عبدالمجيد، **الأزمة المالية العالمية ــ القطاع الخاص والعمالة في مصر**، مجلة أحوال مصرية، العدد (45)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2010م، ص179-180.

[2] Assaad, R., and Krafft, C., **The Structure and Evolution of Employment in Egypt: 1998-2012**, Economic Research Forum, Working paper, No. 805, 2013, p. 12.

[3] Ibid, p. 12.

7- قصور تخطيط القوى العاملة

تعد عملية تخطيط القوى العاملة هي الخطوة الأولى للدولة نحو تصحيح إختلالات سوق العمل، وهي عملية تستلزم تطوير أساليب التنبؤ بالإحتياجات على المستويين الكلي والجزئي. وتتم عملية تخطيط القوى العاملة في إطار إستراتيجية شاملة تتضمن بيانات تفصيلية عن أعداد الخريجين وتخصصاتهم ومهاراتهم، وفرص العمل الحالية المتاحة، وحجم ونوعية الوظائف المستقبلية. لضمان الإستمرارية في العمل دون التعرض لإختلالات إنتاجية أو زيادة معدل البطالة [1].

وهو ما تعاني منه مصر بشكل واضح؛ حيث يوجد قصور كبير في المعلومات المتوفرة للحكومة المصرية عن سوق العمل، وظروف العمل، وطبيعة ونوعية المؤهلات المطلوبة مستقبلاً، وكذلك عن مستويات العرض والطلب في الأنشطة الإقتصادية المختلفة التي يستطيع الطالب الإسترشاد بها عند المفاضلة بين العمل وإستكمال الدراسة أو عند إختيار تخصص دراسته. وهو ما أدى إلى تزايد الأعداد في بعض التخصصات غير المطلوبة، وندرة شديدة في التخصصات التي تتطلبها مشروعات التنمية الإقتصادية، والتي ستفرضها الثورة العلمية التكنولوجية وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة في القريب العاجل. وهو ما أفضى في النهاية إلى انتشار البطالة العادية والمقنعة، وتزايد معدلات البطالة بوجه عام [2].

8- إتباع الحكومة لبعض السياسات النقدية والمالية

- أولاً: السياسات النقدية في مصر (1995-2020م)

وهي مجموعة السياسات التي تتخذها الدولة للتحكم في حجم المعروض النقدي، حيث يقوم البنك المركزي بتحديد معدل الفائدة الذي يشجع على الإستثمار وتحقيق النمو الإقتصادي المنشود، وكذلك تحقيق استقرار نسبي للأسعار، وإنخفاض معدلات البطالة. وغالباً ما يشار إلى هذه السياسات بأنها توسعية أو إنكماشية؛ توسعية بتخفيض أسعار الفائدة لتسهيل عملية الإئتمان وفرص الإقتراض للتوسع بالأعمال، وتستخدم الدولة هذا النوع من السياسة النقدية في فترات الركود لمكافحة

---

[1] مصطفى نجيب شاويش، **إدارة الموارد البشرية- إدارة الأفراد**، الطبعة العربية الثالثة، الإصدار الثالث، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005م، ص132.

[2] ميادة محمدي محمد، **دراسة إحصائية لإحتياجات سوق العمل المصري من بعض خريجي التعليم الجامعي الخاص (2008-2018م)**، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، مصر، العدد (4)، 2019م، ص524-525.

أنظر أيضاً:

المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، البحث العلمي والتكنولوجيا والهندسة الوراثية – التكنولوجيا والبطالة، تقرير مقدم إلى رئيس الجمهورية عن الدورة الخامسة والعشرين، المجالس القومية المتخصصة، القاهرة، 2000م، ص541.

معدلات البطالة المرتفعة[1]. وإنكماشية بتخفيض الإنفاق الحكومي وتخفيض معدل إصدار العملة (Monetary Expansion) بهدف إبطاء معدل التضخم وتجنب التشوهات الناتجة عنه[2].

ومن مظاهر السياسة النقدية الإنكماشية التي اتبعتها الحكومة المصرية:

1- تحرير سعر الفائدة
ارتفع سعر الفائدة في عقد التسعينات عما كان عليه في الثمانينات، وكان ذلك بسبب قيام الحكومة بطرح أذونات الخزانة والسندات الحكومية لسد عجز الموازنة وامتصاص قدر من السيولة المحلية بهدف خفض معدل التضخم. مما نتج عنه إنخفاض في حجم الإستثمار، وبالتالي إنخفاض حجم الإنتاج وكذلك إنخفاض الطلب على العمالة [3].

2- السقوف الإئتمانية
فرضت الحكومة على الجهاز المصرفي سقفاً إئتمانياً أدى إلى خفض حجم الإئتمان الممنوح، وبالتالي عدم إقامة مشروعات إستثمارية جديدة، أو التوسع في القائم منها. الأمر الذي أدى إلى إنخفاض حجم الإنتاج المحلي للكثير من القطاعات، وإنخفاض الطلب على العمالة [4].

3- تحرير سعر الصرف[5]
أدى تحرير سعر الصرف إلى خفض القيمة الخارجية للجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي من (0.31 دولار/ جنيه مصري) عام 1991/1990م إلى (0.26 دولار/ جنيه مصري) عام 2001/2000م؛ وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار

---

(1) Tariq Haq and Chahir Zaki, Macroeconomic policy for Employment creation in Egypt: past experience and future prospects, Employment policy Department, Employment working paper No. 196, ILO, Geneva, 2015, p.26.

(2) علواني عمر وزرق سيد أحمد، **أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي: حالة الجزائر (1990-2014م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية، الجزائر، 2016م، ص9.

(3) إيمان إبراهيم محمد المشد، **آثار التطورات الإقتصادية الدولية على سوق العمل في جمهورية مصر العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2005م، ص106.
أنظر أيضاً:
سيد البواب، **برامج التثبيت والتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي –محاورها –تحليلها –تأثيرها**، الطبعة الثانية، دار البيان، القاهرة، 2002م، ص191.

(4) محمود أحمد محمود داوود، **أثر سياسات الإصلاح الإقتصادي في مصر على البعد الإجتماعي للتنمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2005م، ص80.

(5) نيفين إبراهيم، **أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي بإستخدام التكامل المشترك والسببية**، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد (71)، بيروت، لبنان، 2015م، ص96-118.
أنظر أيضاً:
صندوق النقد الدولي، **الركود الإقتصادي العالمي يفرض تحديات على السياسات**، مستجدات آفاق الإقتصاد العالمي، يناير 2009م، ص4.

مستلزمات الإنتاج المستوردة وبالتالي ارتفاع الأسعار النهائية للمنتجات. جاء ذلك مع عدم نمو الدخول النقدية بمعدل مساوٍ لمعدل الزيادة في الأسعار وبالتالي إنخفاض الدخول الحقيقية للأفراد وإنخفاض الطلب الكلي، وهو ما يشار إليه بظاهرة "الركود التضخمي Stagflation" هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى؛ فإن ذلك يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للصناعات التصديرية المعتمدة في إنتاجها على السلع الوسيطة المستوردة، وإنخفاض حجم الصادرات، وبالتالي عدم القدرة على خلق فرص جديدة وزيادة حدة مشكلة البطالة.

وعن تطور السياسات النقدية في مصر؛ فقد بدأت مصر منذ بداية التسعينات التحول من إقتصاد موجه إلى إقتصاد حر يخضع لآليات السوق، مما أدى لزيادة معدل النمو الإقتصادي من(2.39%) عام 2002م إلى (7%) عام 2007م. ولكن على الرغم من إيجابية المؤشرات الإقتصادية الكلية خلال الفترة (2003-2010م) إلا أن ذلك لم ينفي وجود أزمة إقتصادية جديدة نتيجة لزيادة معدلات البطالة ـ وأسباب أخرى كإنتشار البيروقراطية، غياب العدالة عن توزيع الدخول والثروات ـ والتي تفاقمت بشكل أكبر بعد ثورة يناير 2011م حتى وصل متوسط معدل البطالة إلى (13%) عن الأعوام 2013، 2014، 2015م.

- ثانياً: السياسات المالية في مصر (1995-2020م)

وهي ذلك الجزء من سياسة الدولة الإقتصادية المعني بتحقيق إيرادات الدولة ونمط إنفاق هذه الإيرادات. وعن طريق السياسة المالية تستطيع الحكومة التأثير على حجم الطلب الكلي، وبالتالي مستوى النشاط الإقتصادي للدولة. وتتمثل أهداف السياسة المالية في تحقيق تنمية إقتصادية، وتوازن إقتصادي، وعدالة ضريبية.

وعن تطور اتجاه السياسة المالية في مصر؛ فمع تطبيق مصر لبرنامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي والخصخصة في بداية التسعينات، وعلى الرغم من نجاح البرنامج في التخفيف من حدة الإختلالات الداخلية والخارجية، إلا أنه لم يكن له الأثر الإيجابي المستدام على النمو الإقتصادي.[1] فكان الهدف الرئيسي من سياسة التثبيت هو تصحيح إختلال التوازن في المالية العامة، ولكن مع العديد من الأحداث التي شهدتها مصر في منتصف التسعينات من أحداث الأقصر الإرهابية 1997م، وإنهيار السعر العالمي للبترول 1998م، ثم التداعيات

[1] Ibrahim, M.A., **The Determinants of private sector Demand for Emplayment in Egypt: 1990 – 2007**, Advances in Management and Applied Economics, Vol.3, No.1, 2013, p.163-182.
Doboronogov, A., and Iqbal, f., **Economic Growth in Egypt: Constraints and Determinants**, World Bank MENA, working paper No.42, 2005, P.21.

الإقتصادية لأحداث 11 سبتمبر 2001م، فقد شهد الإقتصاد المصري تراجعاً في معدلات النمو الإقتصادي ووصل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي عن هذه الفترة إلى (31.6%) كمتوسط عن الفترة (1990-2001م). وزادت الأهمية النسبية للإنفاق الجاري؛ حيث جاءت الأجور والفوائد في المقدمة، وتراجعت الأهمية النسبية للمصروفات الإستثمارية، وكذلك تراجعت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (21.9%). اما بالنسبة لهيكل الموارد العامة للدولة فمثلت الضرائب النسبة الأكبر يليها الإقتراض ثم المنح والإيرادات الجارية. ومع زيادة الأهمية النسبية للإقتراض اضطرت الدولة لإتباع سياسة مالية توسعية؛ مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة[1]. زاد هذا العجز مع تراجع الأهمية النسبية للضرائب الجمركية وزيادة أهمية الضرائب على السلع والخدمات؛ فقد شهدت مصر أهم التعديلات الضريبية وهو تعديل قانون الضريبة على الدخل[2].

ومع إندلاع ثورة 25 يناير 2011م؛ زادت الأوضاع في مصر سوءاً، واتجهت الحكومة للإستدانة من الخارج لإعادة بعض التوازن للموازنة العامة والذي بلغ عجزها (24) مليار دولار (بما يعادل 144 مليار جنيه مصري) لعام 2012/2011م. ووصل الدين العام المصري في نفس العام (226) مليار دولار (بما يعادل 1362.9 مليار جنيه). لذا يمكن القول بأن الإقتصاد المصري قد مر بظروف إقتصادية أشد قسوة من الظروف الإجتماعية التي فجرت شرارة ثورة يناير، من خسائر إقتصادية من عوائد السياحة وإغلاق البورصة المصرية وتسريح العمالة وارتفاع معدل البطالة[3].

9- عدم قدرة الإستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص عمل

لعل من أهم دوافع الدول نحو جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة هو الحد من مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة توفرها تلك الإستثمارات

---

(1) إسراء عادل، **أثر مكونات السياسة المالية على النمو الإقتصادي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014م، ص27.
أنظر أيضاً:
محمود توني، الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر خلال الفترة (1990-2003م)، أفريقيا بين التحول الديموقراطي والتكيف الهيكلي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مايو 2005م، ص495-511.

(2) Economic Research Forum (ERF) and Euro-Mediterranean Forum of Economic Institute, Egypt Country Profile: The road ahead for Egypt, Cairo, Egypt: Economic Research Forum for the Arab Coutries, Iran and Turkey, 2004, p.11-12.

(3) إيمان محمد، **الموازنة العامة في مصر وطرق تمويلها خلال الفترة (2000-2010م)**، رسالة دكتوراه، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013م، ص131.

في البلد المضيف، إلا أن هذا الأثر الإيجابي لم ينطبق على العديد من الدول النامية ومنهم مصر، حيث يتوقف أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على العديد من العوامل؛ ومنها:

1- نمط الإستثمارات الأجنبية المتدفقة؛ ما إذا كانت في شكل إندماج أو إستحواذ أو خصخصة، أو أنها في شكل إستثمارات جديدة. وما يترتب على ذلك من احتمالات[1]:

- الاحتمال الأول Employment Creation:
وهو أن تدفق FDI يؤدي إلى زيادة التشغيل بشكل مباشر من خلال توفير أنشطة جديدة، أو بشكل غير مباشر من خلال إتاحة فرص التشغيل في مرحلة توزيع الإنتاج.

- الاحتمال الثاني Employment Shift:
وهو أن تدفق FDI يؤدي إلى الحفاظ على مستوى التشغيل القائم من خلال إعادة الهيكلة فقط للمنشآت التي تم الإستحواذ عليها.

- الاحتمال الثالث Employment Loss:
وهو أن تدفق FDI يؤدي إلى خفض مستوى التشغيل من خلال خروج بعض المنشآت المحلية القائمة من السوق لصعوبة المنافسة أمام الإستثمارات الأجنبية المماثلة، وهو ما يُعرف بـ "المزاحمة Crowd Out". وهو الاحتمال الأكثر حدوثاً في الدول النامية بما فيها مصر.

2- نوعية القطاعات الإقتصادية المتدفق إليها الإستثمارات الأجنبية؛ حيث تختلف قدرة الإستثمارات على خلق فرص عمل بإختلاف القطاعات، فقطاع الخدمات ـ على سبيل المثال ـ والقطاعات التي تستهدف المستهلك بشكل مباشر تتمتع

[1] Pinn, S. L., Ching, K. S., Kogid, M., Mulok, D., Mansur, K., and Loganathan, N., Empirical Analysis of Employment and Foreign Direct Investment in Malaysia: An ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration, Advances in Management and Applied Economics, 1(3), 2011, p.77-91

أنظر ايضاً:
سميحة فوزي، سياسات الإستثمار ومشكلة البطالة في مصر، ورقة عمل رقم (68)، مقدمة لمؤتمر (التشغيل والبطالة في مصر)، 13-14 يناير 2002م، المركز المصري للدراسات الإقتصادية، ص9.

بقدرة أكبر من قطاع مثل قطاع الصناعات الإستخراجية على خلق فرص العمل[1].

3- مرونة سوق العمل [*]

يعد جمود سوق العمل في أي دولة بمثابة العقبة الرئيسية أمام ممارسة الأعمال بصفة عامة، وأمام الإستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة ـ وتتزايد حدة هذه العقبة مع إنتشار العمالة غير الماهرة/غير المؤهلة كما هو الوضع في مصر. وهو ما يتفق مع ما أشارت إليه نماذج النمو التقليدية؛ فإن جمود سوق العمل (إنخفاض المرونة) يؤثر إيجابياً على نمو الناتج، ولكن في المقابل يؤدي إلى خفض مستوى العمالة وبالتالي زيادة في معدلات البطالة[2].

وبتحليل تطور حجم ونمو الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال فترة الدراسة نجد أن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر تعرض إلى تقلبات كبيرة؛ يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي رقم(3) حيث[3]:

- بلغ معدل نمو تدفق الإستثمار الأجنبي عام 1995م (18.5%)، ثم انخفض بشدة عام 1997م إلى (55.2-%)، وبنسبة صافي تدفق إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (1.13%) لنفس العام. وهو ما يدلل بشكل كبير على فشل برنامج الإصلاح الإقتصادي في جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية.
- استمر هذا الإنخفاض ـ بإستثناء عام 1998م ـ حتى عام 2001م والذي وصل فيه معدل نمو تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى (4.1%)، ثم ارتفع في عام 2002م ليحقق (40.3%)، ولكن سرعان ما عاود الإنخفاض الشديد فبلغ (105-%) وهو أدنى معدل نمو خلال سنوات الدراسة.

---

[1] منظمة العمل الدولية، المنشآت متعددة الجنسيات والتنمية والعمل اللائق، تقرير عن تعزيز وتطبيق إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسيات والسياسة الإجتماعية في أفريقيا، **الإجتماع الإقليمي الأفريقي الثالث عشر**، أديس أبابا، أثيوبيا، 30 نوفمبر-3 ديسمبر 2015م، ص24.

[*] وتتضمن مرونة سوق العمل ثلاثة جوانب رئيسية: مرونة الأجور Wages Flexibility، والمرونة العددية Numerical Flexibility، والمرونة الوظيفية Functional Flexibility.

[2] Maye Ehab, Labor Market Flexibility in Egypt: With Application to The Textiles and Apparel Industry, **working paper No.170**, 2012, p.7-12.

أنظر أيضاً:

السيدة كمال قرطام، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في الحد من الفقر: دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2018)، **مجلة دراسات**، المجلد (22)، العدد (3)، 2021م، ص15.

[3] محمد السيد الحاروني، العلاقة السببية بين معدل تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في مصر، **مجلة دراسات**، المجلد (19)، العدد (4)، 2018م، ص106-107.

أنظر أيضاً:

إلهام إبراهيم هيبة، تاثير الإستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في مصر خلال الفترة (1991-2016م)، **مجلة دراسات**، المجلد (20)، العدد (3)، 2019م، ص50-51.

- وفي عام 2004م ارتفع معدل نمو تدفقات الإستثمار الأجنبي ليبلغ (89.4%) بإجمالي تدفقات بلغت 4135 مليون دولار، وهو ما يمثل نحو 10 أضعاف العام السابق والذي بلغت فيه 435 مليون دولار. واستمر هذا التحسن حتى عام 2007م؛ وهو ما أرجعته الدراسات إلى بعض الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الحكومة المصرية في 2003م، والتي تضمنت تحرير سعر الصرف، بالإضافة إلى تقديم المزيد من التسهيلات للإستثمارات الأجنبية.

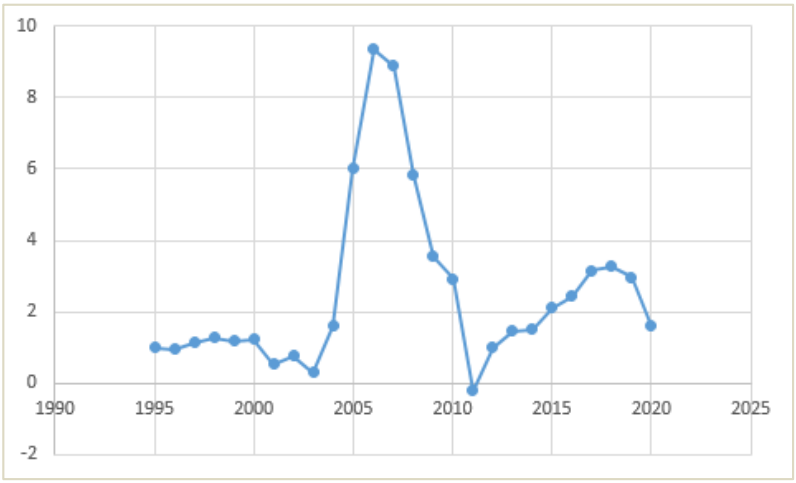

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على جدول رقم (1) بالملحق.

شكل (3): تطور صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (1995-2020م)

- ثم سجل معدل نمو تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر معدلات نمو سالبة في الأعوام 2008، 2009، 2010م بلغت (38.7-%)، (16.7-%)، (14.9-%) على التوالي، بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية. وسرعان ما ازداد الأمر سوءاً في مصر بأحداث ثورة يناير 2011م وما شهده الإقتصاد المصري من تباطؤ شديد في الأداء الإقتصادي، وحقق أقل قيمة صافي تدفق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ـ خلال فترة الدراسة ـ في عام 2011م وهي (0.20-%).
- إلى أن بدأت مصر في إستعادة وتيرة نشاطها الإقتصادي في عام 2014م فبلغ حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر 12546.2 مليون دولار، بمعدل نمو (13.4%)[1]، وواصل الارتفاع خلال الأعوام 2015، 2016، 2017، 2018م ولكن هذا الارتفاع لم يرقى للمعدلات المستهدفة، ولكن يبقى تحسن ملحوظ

[1] محمد سعد أبو الفتوح الفقي، الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نمو القطاع الصناعي المصري –دراسة قياسية للفترة (1977-2017م)، مجلة دراسات، المجلد (22)، العدد (3)، 2021م، ص112.

يعكس جهود الدولة نحو تهيئة بيئة جاذبة للإستثمار وإعادة الثقة لدى المستثمرين مرة أخرى.

- أما عن عامي 2019، 2020م فيلاحظ تراجعاً مرة أخرى؛ وهو ما قد يكون أمراً متوقعاً وطبيعياً في ظل جائحة كورونا وحالة الركود العالمية الأخيرة.

وهو ما قد يفسر عدم إنطباق الأثر الإيجابي – الذي تعتقد فيه النظرية الإقتصادية والمنطبق على الدول المتقدمة – على مصر، حيث تدني حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى اتجاه هذه الإستثمارات إلى الصناعات كثيفة رأس المال وليس كثيفة العمالة.

وفي ضوء ما تقدم؛ من أسباب إجتماعية وإقتصادية أدت في النهاية إلى زيادة حدة مشكلة البطالة في مصر وتفاقم معدلاتها. وكما هو موضوع الدراسة الحالية؛ فسيتناول الجزء التالي تطور هذه المعدلات من خلال:

2.3 هيكل البطالة في مصر (1995-2020م)

نظراً لأهمية تحليل تطور معدل البطالة للتعرف على حجم المشكلة ومن ثم علاجها؛ فإن تحليل المشكلة وتحديد أبعادها يستوجب التطرق إلى تحليل هيكل البطالة، من حيث خصائص المتعطلين النوعية، والعمرية، والجغرافية، والحالة التعليمية لهم.

1.2.3 البطالة وفقاً للنوع (الذكور والإناث)

يعاني سوق العمل في مصر من إتساع الفجوة بين بطالة الذكور والإناث، وكما هو موضح بالشكل رقم (4) فإن بطالة الإناث تفوق الذكور بكثير طوال فترة الدراسة، وهو ما ترجعه الدراسات إلى سببين: أولهما عزوف الإناث عن المشاركة في سوق العمل بكامل إرادتهن، وثانيهما العادات والتقاليد السائدة في المجتمع المصري والمناهضة لعمل المرأة.

وبالنظر إلى الشكل رقم (4) يتبين التفاوت الشديد في نسبة البطالة بين الذكور والإناث؛ حيث بلغت نسبة البطالة بين الذكور (7.29%) في عام 1995م، في حين بلغت بطالة الإناث لنفس العام أكثر من ثلاثة أضعاف هذه النسبة بنحو (23.62%)، وبدأت النسبة في الإنخفاض لكل منهما حتى عام 1999م، ثم عاودت الإرتفاع خلال الفترة (2000-2005م) حتى بلغت (7.26%) للذكور و (24.87%) للإناث في عام 2005م، ثم انخفضت مرة أخرى في الأعوام 2006، 2007، 2008، 2009، 2010م للذكور. والأعوام 2006، 2007، 2008م للإناث. ثم عاوت الارتفاع مرة أخرى حتى نهاية فترة الدراسة بإستثناء عامي 2019، 2020م للذكور.

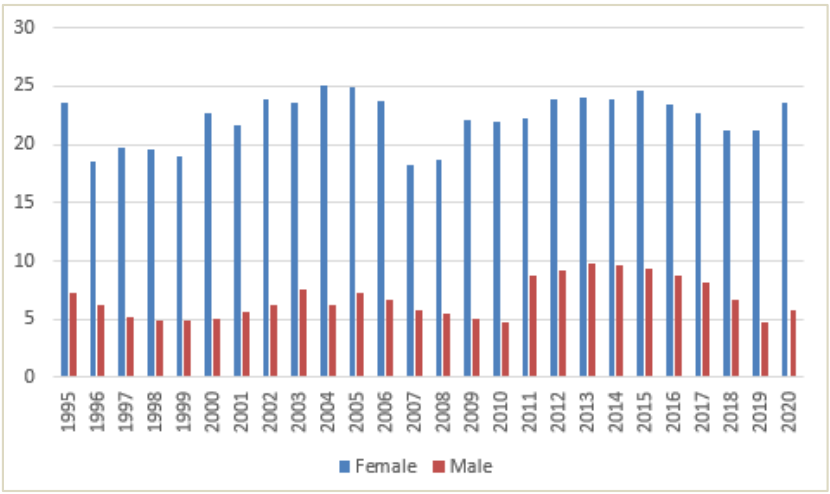

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم (3) بالملحق.

شكل رقم (4): معدلات البطالة في مصر وفقاً للنوع خلال الفترة (1995-2020م)

ولكن بإمعان النظر في نسبتي البطالة للنوعين؛ يتضح أيضاً أن متوسط معدل البطالة لكل من الذكور والإناث لم يتغير طوال فترة الدراسة (1995-2020م)، حيث بدأت بطالة الذكور بـ (7.29%) وانتهت بـ (5.84%) لعام 2020م وهو إنخفاض ليس بكبير على مدى 25 عاماً، أما بالنسبة لبطالة الإناث فقد بدأت بـ (23.62%) عام 1995م وانتهت في 2020م بنفس المعدل تماماً وهو ما يشير إلى فشل جميع محاولات الحكومة تجاه ملف البطالة في مصر.

2.2.3 البطالة وفقاً للفئة العمرية

يمثل الجدول (1) الهيكل العمري لمعدل البطالة خلال الفترة (1995-2020م) والذي يوضح الارتفاع الشديد لنسبة البطالة في الفئة العمرية (15-29) عام طوال فترة الدراسة ـ مقارنة بالفئات العمرية الأخرى ـ والتي بلغت أكبر قيمها عام 1997م بنحو (32.7%) وبمتوسط عن الفترة بلغ (24.7%). تأتي بعدها في المرتبة الثانية الفئة العمرية (30-39) عام والتي تراوحت معدلاتها ما بين (6-10%)، بينما الفئات العمرية (40-49) عام و (50-59) عام كانت نسبتها ضعيفة مقارنة بالفئتين الأولتين، أما الفئة (+60) عام فإن جميع نسبها تكاد تكون معدومة.

جدول رقم (1): معدلات البطالة في مصر وفقاً للفئة العمرية خلال الفترة (1995-2020م)

السنوات	(15-29) عام	(30-39) عام	(40-49) عام	(50-59) عام	(60+)
1995	29.6	8.4	0.2	-	0.02
1996	31.1	8.8	0.2	0.6	0.04
1997	32.7	9.2	0.4	0.28	0.01
1998	23.1	9.4	3.3	3	0.7
1999	24.5	9.7	0.4	0.9	0.3
2000	23.7	9.2	0.2	0.4	0.6
2001	23.8	9	0.5	1.2	-
2002	25.9	9.6	0.6	0.7	0.4
2003	30	9.8	0.4	0.6	0.1
2004	28.8	9.3	0.7	0.3	0.8
2005	27.2	8.4	0.8	0.4	0.5
2006	24.9	8.7	1	0.24	-
2007	21.7	6.9	1.6	0.29	0.3
2008	21.1	6.6	1.2	0.41	0.3
2009	21.4	6.7	1.3	0.37	0.2
2010	19.8	6.1	1.4	0.30	-
2011	24.1	6.7	1.2	0.6	0.7
2012	27.7	7.7	1.7	0.8	0.4
2013	25.9	6.9	2.1	1.15	0.6
2014	26.5	7.5	1.8	0.7	0.3
2015	26.1	8.2	1.7	1.2	0.2
2016	25.6	6.8	1.9	0.9	0.5
2017	24.8	6.8	3.4	1.4	0.1
2018	22.5	6.5	4.2	1.7	0.4
2019	16.7	7	6	2	0.3
2020	15.4	7.3	3.9	1.8	0.2

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

ولكن يجدر الإشارة إلى وجود تحسن ملحوظ في الفئة العمرية (15-29) عام خلال الفترة الأخيرة من سنوات الدراسة، حيث انخفضت من (26.5%) في عام 2014م إلى (15.4%) في عام 2020م، وهو ما يمكن إرجاعه بشكل كبير إلى إعتماد الإقتصاد المصري على قطاع التشييد والبناء كقطاع رائد[1]، مما أدى إلى إستيعاب قدر كبير من هذه الفئة العمرية التي تلبي إحتياجات هذا القطاع.

[1] ECES, views on the crisis: **Egypt's labor Market, the Egyptian center for economic studies**, Issue: 13, 2020, p7.
See also:
El-Ehwany, N., and Megharbel, N., **Employment Intensity in Egypt: A Focus on Manufacturing Industries**, The Egyption Center for Economic studies working paper No.130, 2009, p.25.

3.2.3 البطالة وفقاً للتوزيع الجغرافي (حضر وريف)

ومن الشكل رقم (5) يتضح أن أكبر قيم البطالة في الحضر خلال فترة الدراسة كانت في عامي 2012 و2013م، بينما في الريف فكانت أكبر القيم المحققة في الأعوام 2013، 2014، 2015، 2016م. الأمر الذي قد تفسره الأوضاع السياسية في هذه الفترة حيث ثورة يناير 2011م والتي سرعان ما تسببت في شل حركة العمل في الحضر، بينما انعكس أثرها على الريف في السنوات اللاحقة لعام الثورة وذلك خلال الفترة (2013- 2016م) ـ كما هو موضح بالشكل ـ حيث عودة العمالة من المدن الحضرية لمحافظاتها الإقليمية. وهو ما سبق حدوثه في عام 1996م حيث بلغت بطالة الريف أكبر قيمها بنحو (12.2%) نتيجة عودة العمالة المصرية من الخليج والتي يرجع أصل أغلبها إلى المناطق الريفية.

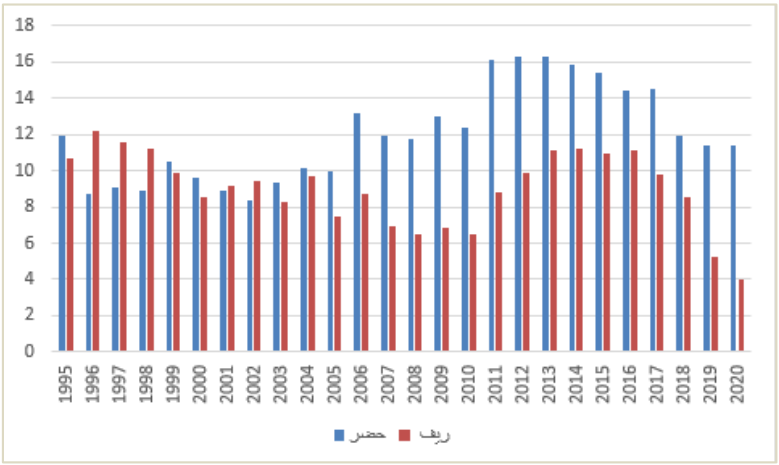

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم (4) بالملحق.

شكل رقم (5): معدلات البطالة في مصر وفقاً للتوزيع الجغرافي خلال الفترة (1995-2020م)

وبوجه عام؛ فإنه بتحليل معدلات البطالة بين الحضر والريف خلال فترة الدراسة ـ وكما هو مبين بالشكل السابق ـ يتضح أن بطالة الحضر تسجل معدلات أكبر من نظيرتها في الريف طوال فترة الدراسة، وهو ما يؤكد دور قطاع الزراعة في إستيعاب العمالة في الريف، أما الحضر فيسود العمل في القطاعات الإقتصادية الأخرى مثل الصناعة والتجارة والخدمات (سواء بشكل منظم أو غير منظم).

4.2.3 البطالة وفقاً للحالة التعليمية

ويتضح من الشكل (6) أن هناك خللاً كبيراً في العلاقة بين البطالة والمستوى التعليمي؛ حيث تنخفض معدلات البطالة بين المستويات التعليمية الدنيا من الأميين

وممن يقرأون ويكتبون فقط (شهادة محو الأمية) والتي بلغت معدلاتها ما بين (5:0.8%) طوال فترة الدراسة، بإستثناء الأعوام 2011، 2013، 2014م والتي حققت فيها معدلات أعلى من (5%). كما يلاحظ ارتفاع نسب البطالة بين الحاصلين على مؤهل متوسط حيث بلغت ما يزيد عن (60%)، ثم بين الحاصلين على المؤهلات العليا والتي وصلت إلى ما يزيد عن (30%).

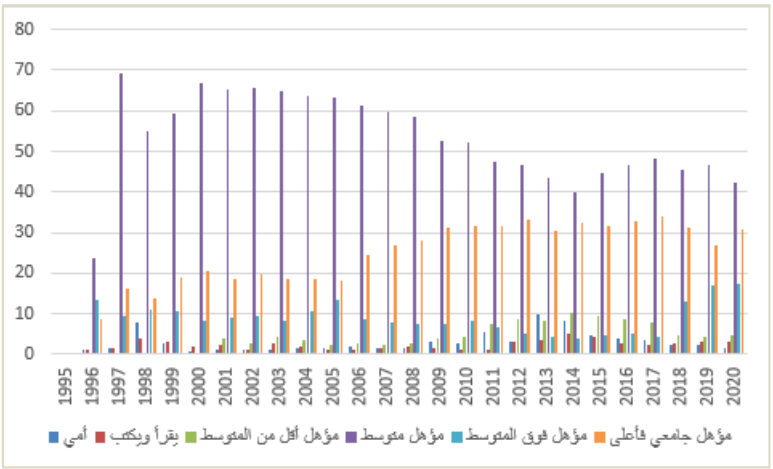

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم (5) بالملحق.

شكل رقم (6): معدلات البطالة في مصر وفقاً للحالة التعليمية خلال الفترة (1995-2020م)

وهذا الخلل هو نتاج منطقي لعدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل فيما يخص المستويات التعليمية العليا، وكذلك فهو إنعكاس لإنخفاض المستوى التكنولوجي في سوق العمل مما يجعله أكثر إستيعاباً للمستويات التعليمية الدنيا من الأميين وحملة شهادة محو الأمية وحتى حملة المؤهل الأقل من المتوسط، وساعد على ذلك قبول المستويات التعليمية الأدنى بأي عمل وبمستوى أقل من الأجور [1].

[1] Assaad, R., and Krafft, C., **The Evolution of labor supply and vnemployment in the Egyptian Economy: 1988 -2012**, the Egyptian labor Market in an Era of Revolution, 2015, p. 1-26.
ولمزيد من المعلومات؛ يمكن الاطلاع على:
Hatem jemmali and fatma El-Hamidi, does it still pay to go to college in Egypt? Docomposition Analysis of Wage differewtials for college and non-college graduates, **The Economic Research forum (ERF)**, working paper, No. 1224, 2018, p.3-4.

4 سياسات التعليم والتدريب كاحد آليات علاج مشكلة البطالة في مصر: تصور مقترح

تعتقد النظرية الإقتصادية في وجود علاقة عكسية بين التعليم والبطالة ــ لاسيما التعليم العالي ــ وهو ما يؤكده الوضع في معظم الدول المتقدمة، إلا أن هذه العلاقة لا تنطبق على الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، حيث تتميز مصر بارتفاع معدلات البطالة وتركز النسبة الأكبر من هذه المعدلات بين حملة المؤهلات المتوسطة يليها حملة المؤهلات العليا، وتقل هذه النسبة كلما تدنى المستوى التعليمي. وهو ما يرجع إلى عدم التوافق بين مخرجات التعليم في مصر ومتطلبات سوق العمل، وخاصة بعد التغيرات الهائلة التي أحدثتها ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على سوق العمل، وإندثار بعض المهن والوظائف التقليدية وإستحداث وظائف أخرى تتطلب بعض التخصصات والمهارات الجديدة. مما يتطلب إعادة النظر في سياسات التعليم والتدريب وذلك على النحو التالي:

- إتباع بعض السياسات لزيادة الموارد المالية الحكومية المخصصة لتمويل التعليم الجامعي وتحسين كفاءته.
- فتح المجال أمام القطاع الخاص لتوظيف إمكاناته التمويلية في تطوير العملية التعليمية والبحثية وخاصة في ظل التحديات المحلية والعالمية.
- تحديث التشريعات المتعلقة بنظم وسياسات القبول بالجامعات لتحقيق التوازن الكمي والنوعي من حيث الأعداد والمهارة، وكذلك إستحداث كليات وتخصصات جديدة وفقاً لمتطلبات سوق العمل من الوظائف المستقبلية.
- نشر ثقافة "التدريب" بشكل عام؛ سواء أثناء التعليم أو أثناء العمل، من خلال بعض الإجراءات التحفيزية مثل: الإعفاءات الضريبية للشركات، أو تقديم الدعم المادي والتمويل اللازم للمؤسسات التدريبية.
- مد جسور التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص من خلال إعتماد توفير التدريب الميداني للطلاب بالشركات والمصانع. مع إمكانية التعاقد مع تلك المؤسسات الإنتاجية، وكذلك توفير الحوافز الضريبية وغير الضريبية للمؤسسات التي تقوم بتدريب الطلاب.
- تفعيل نظام " التعليم الثنائي" وربط المنظومة التعليمية بالمؤسسات التدريبية التي توفر للطالب المتدرب المستوى المهاري المطلوب لدخول سوق العمل وفقاً لمستجداته التكنولوجية.
- محاكاة نماذج تدريب القوى البشرية على مستوى القطاع الخاص بالدول المتقدمة كاليابان وألمانيا وغيرها من الدول الناجحة في هذا المجال.

- الإرتقاء بمفهوم "التعليم الفني أو المهني Vocational Education"، وتغيير نظرة المجتمع الدونية له، من خلال تحسين فرص التشغيل لهذا التعليم، ووضع معايير مهنية عالية المهارة للقبول بهذه الفرص، بالتعاون مع القطاع الخاص.
- إنشاء وتفعيل دور الكليات المهنية العليا؛ والتي تضم مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني ما بعد الثانوي وكذلك المدارس التكنولوجية، تكون مدة الدراسة بها خمس سنوات ـ كما هو في الصين على سبيل المثال ـ ويتم توفير فرص عمل للخريجين تحفيزاً للإتجاه إلى هذا النوع من التعليم.
- بناء آليات وسياسات لتهيئة المؤسسات الإنتاجية للمشاركة في وضع آليات وسياسات أشطة التدريب المهني، وحشد القطاع الخاص للمشاركة بشكل مباشر وفعال في تحديد أهداف وأساليب ومحتويات التدريب، وكذلك المشاركة في تدريس وتقييم المتدربين.

النتائج:

وفي ضوء ما تقدم؛ من تحليل لهيكل البطالة في مصر نوعياً وعمرياً وجغرافياً وتعليمياً، فإنه يمكن إستخلاص أهم السمات المميزة لمشكلة البطالة والتي تتمثل في:

- مشكلة البطالة في مصر هي مشكلة متأصلة؛ تمتد جذورها لعقود ماضية، ويرجع تفاقم المشكلة خلال فترة الدراسة إلى تدني معدلات النمو الإقتصادي، وزيادة معدل النمو السكاني، والعديد من الأحداث الإقتصادية والسياسية التي مرت بها مصر خلال فترة الدراسة. وكذلك قصور تخطيط القوى العاملة؛ بما انعكس على إتساع الفجوة بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل في مصر، وبالتالي إستمرار ارتفاع معدلات البطالة.
- تكمن خطورة مشكلة البطالة في مصر في ثنائية أبعادها؛ حيث أهمية البعد النوعي لها والمتمثل في:
  - تركز البطالة في مصر في الشباب من الفئة العمرية (15-29) عام مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، حيث تراوحت طوال فترة الدراسة ما بين (15:33%) بمتوسط يفوق (25%) وهي بذلك أعلى من نظيرتها على مستوى العالم.
  - تركز البطالة في مصر بين حملة المؤهلات المتوسطة ثم بين حملة المؤهلات العليا، وتقل كلما تدنى المستوى التعليمي.
  - ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث مقارنة بالذكور ـ طوال فترة الدراسة ـ بما يفوق ثلاثة أضعاف النسبة.

- ارتفاع نسب البطالة في مصر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية؛ والتي يلاحظ اتجاهها التنازلي خلال فترة الدراسة. وفي المقابل وجود استقرار نسبي لنظيرتها في الحضر.

التوصيات:

1- ضرورة وجود نظام معلوماتي غير مركزي لتبادل "معلومات فرص العمل" بين مراكز التشغيل الأساسية من مناطق ومدن صناعية، وغرف التجارة والصناعة والزراعة بالمحافظات، وشركات القطاع الخاص.
2- تحقيق التوازن المطلوب بين حقوق العمال وأصحاب الأعمال، وتوفير بيئة صالحة للعمل اللائق، ومكافحة كافة أشكال التمييز في سوق العمل.
3- زيادة الإستثمار في القطاعات السلعية والخدمية ذات القدرة الإستيعابية لعنصر العمل، مثل قطاع الخدمات الإجتماعية (الإسكان والصحة والتعليم...إلخ)، وقطاع الخدمات الإنتاجية (خدمات التجارة والمال والتأمين)، وقطاع التشييد والبناء، وقطاع الصناعة والتعدين.
4- تطوير حوافز الإستثمار الأجنبية؛ أي أن تتناسب هذه الحوافز طردياً مع ما توفره تلك الإستثمارات من فرص عمل، ، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى؛ العمل على تقديم الإئتمان منخفض التكلفة وربطه بالإستثمارات المحلية ذات التوجه التصديري كنوع من تشجيع الصادرات.
5- دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ونشر ثقافة "التوظيف الذاتي".
6- رفع كفاءة التعليم الفني وربطه بالمتطلبات الجديدة لسوق العمل، والعمل على تغيير نظرة المجتمع الدونية له، من خلال تحسين فرص التشغيل لهذا التعليم.
7- التوعية الإعلامية المستمرة بالمستجدات العلمية والتكنولوجية، وطبيعة ونوعية التخصصات الجامعية الجديدة التي يتطلبها سوق العمل.
8- فتح المجال أمام القطاع الخاص لتوظيف إمكاناته التمويلية في تطوير العملية التعليمية والبحثية، وخاصة في ظل التحديات المحلية والعالمية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- إسراء عادل، أثر مكونات السياسة المالية على النمو الإقتصادي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014م.
- الآثار الإجتماعية والإقتصادية للهجرة إلى البلدان العربية، **أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا**، نشرة المجالس النوعية، العدد (36)، 1996م.
- البنك الدولي، مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر، **منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير**، 2010م.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوي العاملة 2019، إصدار أبريل 2020م.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات معدل البطالة السنوي، 2020م.
- السيد محمد السريتي وعلي عبدالوهاب نجا، **النظرية الإقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008م.
- السيدة كمال قرطام، محددات بطالة الجامعيين في الإقتصاد المصري خلال الفترة (1976-2014م)، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة**، جامعة الإسكندرية، العدد (2)، المجلد (54)، يوليو 2017م.
- السيدة كمال قرطام، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في الحد من الفقر: دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2018)، **مجلة دراسات**، المجلد (22)، العدد (3)، 2021م.
- المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، البحث العلمي والتكنولوجيا والهندسة الوراثية – التكنولوجيا والبطالة، تقرير مقدم إلى رئيس الجمهورية عن الدورة الخامسة والعشرين، **المجالس القومية المتخصصة**، القاهرة، 2000م.
- إلهام إبراهيم هيبة، تاثير الإستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في مصر خلال الفترة (1991-2016م)، **مجلة دراسات**، المجلد (20)، العدد (3)، 2019م.
- إيمان إبراهيم محمد المشد، آثار التطورات الإقتصادية الدولية على سوق العمل في جمهورية مصر العربية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2005م.
- إيمان محمد، الموازنة العامة في مصر وطرق تمويلها خلال الفترة (2000-2010م)، رسالة دكتوراه، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013م.
- باهر عتلم ومنال متولي وأحمد غنيم، السياسة المالية في مصر: النظام الضريبي – الدعم – إدارة الدين العام، أوراق حزبية للثورة المصرية، **شركاء التنمية للبحوث والإستشارات والتدريب**، مصر، 2014م.

- بن جيمة عمر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014م.
- بن فايزة نوال، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990-2005م) – حالة الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص إقتصاد كمي، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009م.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع معهد التخطيط القومي في مصر، تقرير التنمية البشرية في مصر "شباب مصر: بناة مستقبلنا"، 2010م.
- جلال الحاج عبد، التصنيع والأتمتة والتجميع في الهندسة الميكانيكية، Available at: www.noor-book.com
- دانيال أرنولد، ترجمة: عبدالأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الإقتصادية للأمس واليوم، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1992م.
- رمزي زكي، **الإقتصاد السياسي للبطالة – تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، سلسلة عالم المعرفة، العدد (226)، الكويت، 1998م.
- سامي خليل، **نظرية الإقتصاد الكلي – المفاهيم والنظريات الأساسية**، الكتاب الأول، الكويت، 1994م.
- سميحة فوزي، سياسات الإستثمار ومشكلة البطالة في مصر، **مؤتمر التشغيل والبطالة في مصر**، المركز المصري للدراسات الإقتصادية، 2002م.
- سيد البواب، **برامج التثبيت والتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي – محاورها – تحليلها – تأثيرها**، الطبعة الثانية، دار البيان، القاهرة، 2002م.
- صندوق النقد الدولي، الركود الإقتصادي العالمي يفرض تحديات على السياسات، مستجدات آفاق الإقتصاد العالمي، يناير 2009م.
- عبدالغني دادن ومحمد عبدالرحمن بن طجين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة خلال الفترة (1970-2009م)، **مجلة الباحث**، العدد (10)، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012م.
- عدالات عبدالوهاب حماد، فائض العمالة وضيق فرص التوظف في القطاع الصناعي، **بحث مقدم للمؤتمر الأول لقسم الإقتصاد بعنوان "البطالة في مصر"**، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989م.
- علواني عمر وزرق سيد أحمد، أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي: حالة الجزائر (1990-2014م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية، الجزائر، 2016م.
- علي نبيل، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (265)، الكويت، 2001م.

- علي عبدالوهاب نجا، **البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها – دراسة تحليلية تطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005م.
- علي السلمي، إدارة الموارد البشرية، دار غريب للنشر، مصر، 1998م.
- عمر أحمد سعيد، جودة المخرجات الأكاديمية وملائمتها لسوق العمل، **المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم (آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والإعتماد الأكاديمي في التعليم)**، 2-3 سبتمبر 2012م، القرية الذكية، القاهرة.
- فارس شلالي، سوق العمل وتخطيط القوى العاملة الجزائرية، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، تخصص إقتصاد كمي، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2016م.
- فريد بختي، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة البطالة في الجزائر، **رسالة ماجستير**، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، جامعة الجزائر، 2005م.
- ليلى الخواجة، **دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بسوق العمل**، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989م.
- مدني بن شهرة، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009م.
- محمد إبراهيم عطوة مجاهد، بعض مشكلات العمالة المصرية المهاجرة والعائدة وأثرها على الشعور بالإنتماء – رؤية تربوية، **مجلة كلية التربية**، جامعة المنصورة، العدد (14)، الجزء (3)، 1990م.
- محمد السيد الحاروني، العلاقة السببية بين معدل تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في مصر، **مجلة دراسات**، المجلد (19)، العدد (4)، 2018م.
- محمد حافظ عبدالمجيد، الأزمة المالية العالمية – القطاع الخاص والعمالة في مصر، مجلة أحوال مصرية، العدد (45)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2010م.
- محمد سعد أبو الفتوح الفقي، الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نمو القطاع الصناعي المصري – دراسة قياسية للفترة (1977-2017م)، **مجلة دراسات**، المجلد (22)، العدد (3)، 2021م.
- محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، الجزء الأول، منشورات برتي، الجزائر، 1994م.
- محمود أحمد محمود داوود، أثر سياسات الإصلاح الإقتصادي في مصر على البعد الإجتماعي للتنمية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2005م.

- محمود تونى، الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر خلال الفترة (1990-2003م)، أفريقيا بين التحول الديموقراطي والتكيف الهيكلي، **معهد البحوث والدراسات الأفريقية**، جامعة القاهرة، مايو 2005م.
- محمود منصور أبو عودة، مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي وإحتياجات سوق العمل الفلسطيني – حالة دراسية كليات التجارة في قطاع غزة، **رسالة ماجستير**، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2016م.
- مصطفى نجيب شاويش، **إدارة الموارد البشرية- إدارة الأفراد**، الطبعة العربية الثالثة، الإصدار الثالث، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005م.
- مصطفى يوسف كافي، **الإقتصاد الكلي – مبادئ وتطبيقات**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014م.
- مليكة يحيات، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007م.
- منظمة العمل الدولية، المنشآت متعددة الجنسيات والتنمية والعمل اللائق، تقرير عن تعزيز وتطبيق إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسيات والسياسة الإجتماعية في أفريقيا، **الإجتماع الإقليمي الأفريقي الثالث عشر**، أديس أبابا، أثيوبيا، 30 نوفمبر -3 ديسمبر 2015م.
- مهدي حسن زويلف، إدارة الأفراد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003م.
- مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة – دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003م.
- ميادة محمدي محمد، دراسة إحصائية لإحتياجات سوق العمل المصري من بعض خريجي التعليم الجامعي الخاص (2008-2018م)، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، مصر، العدد (4)، 2019م.
- ناصر دادن عدون وعبدالرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد – حالة الجزائر**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م.
- نجلاء أنور الأهواني، هجرة العمالة المصرية إلى الدول النفطية وعلاقتها بالتغيرات الهيكلية في الإقتصاد المصري (1967-1980م)، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1981م.
- نيفين إبراهيم، أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي بإستخدام التكامل المشترك والسببية، **مجلة بحوث إقتصادية عربية**، العدد (71)، بيروت، لبنان، 2015م.

- هبة أحمد نصار، البطالة وسياسات الإستثمار، **بحث مقدم للمؤتمر الأول لقسم الإقتصاد بعنوان "البطالة في مصر"، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة، 1989م.
- وزارة القوى العاملة، التقرير النهائي عن بحث العمالة العائدة من الكويت و العراق نتيجة لأزمة الخليج، مشروع دعم قدرة وزارة القوى العاملة في مجال السكان وتخطيط وتنمية الموارد البشرية، القاهرة، 1992م.
- ياسر فتحي الهنداوي المهدي ومحمد غنيم سويلم، إستراتيجية مقترحة لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وإحتياجات سوق العمل بمصر في ضوء الإتجاهات العالمية المعاصرة، مستقبل التربية العربية، **المركز العربي للتدريب والتنمية**، 2014م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Assaad, R., and Krafft, C., The Structure and Evolution of Employment in Egypt: 1998-2012, **Economic Research Forum**, Working paper, No. 805, 2013.
- Assaad, R., and Krafft, C., The Evolution of labor supply and vnemployment in the Egyptian Economy: 1988 -2012, the Egyptian labor Market in an Era of Revolution, 2015.
- Assaad, R. EL-Hamidi, F., and Ahmed, A.u, the determinants of Employment status in Egypt, FCND, Discussion paper No. 88, international Food policy Research Institute, 2000.
- Doboronogov, A., and Iqbal, f., Economic Growth in Egypt: Constraints and Determinants, **World Bank MENA**, working paper No.42, 2005.
- ECES, views on the crisis: Egypt's labor Market, the Eqyptian center for economic studies Issue: 13, 2020.
- Economic Research Forum (ERF) and Euro-Mediterranean Forum of Economic Institute, Egypt Country Profile: The road ahead for Egypt, Cairo, Egypt: **Economic Research Forum for the Arab Coutries**, Iran and Turkey, 2004.
- EL-Agrody, N.M., Othman,A.Z., and Hassan, M.B., Economic study of Unemployment in Egypt and Impacts on GDP, **Nature and Science**, 8(10), 2010.

- El-Ehwany, N., and Megharbel, N., Employment Intensity in Egypt: A Focus on Manufacturing Industries, **The Egyption Center for Economic studies, working paper No.130**, 2009.
- EL- Hamidi, F., and Wahba, J., The Effects of structural Adjustment on youth unemployment in Egypt, paper presented at the 12th **Annual conference of the Economic Research forum (ERF)**, cairo, Egypt, 2005.
- Hatem jemmali and fatma El-Hamidi, does it still pay to go to college in Egypt? Docomposition Analysis of Wage differewtials for college and non-college graduates, The Economic Research forum (ERF), working paper, No. 1224, 2018.
- Ibrahim, M.A., The Determinants of private sector Demand for Emplayment in Egypt: 1990 – 2007, **Advances in Management and Applied Economics**, Vol.3, No.1, 2013.
- Maye Ehab, Labor Market Flexibility in Egypt: With Application to The Textiles and Apparel Industry, **working paper No.170**, 2012.
- Pinn, S. L., Ching, K. S., Kogid, M., Mulok, D., Mansur, K., and Loganathan, N., Empirical Analysis of Employment and Foreign Direct Investment in Malaysia: An ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration, Advances in Management and Applied Economics, 1(3), 2011.
- Subramanian, A., The Egyptian Stabilization experience: An Analytical Retrospective, **IMF, Working paper**, Vol. 1997, Issue (105), 2002.
- Tariq Haq and Chahir Zaki, Macroeconomic policy for Employment creation in Egypt: past experience and future prospects, Employment policy Department, Employment **working paper No. 196**, ILO, Geneva, 2015.
- Tumanoska, D., The Validity of Okun's Law in North Macedonia, **Business and Economic Research**, Vol. 9, No. 2, 2019.
- UNDP, Egypt Human Development Report 2001/2002, executed by: **United Nations Development Programme (UNDP), and the Institute of National Planning (INP),** Egypt, 2002.
  Available at: http:///www.undp.org.eg
- United Nations, International Migration Policies, Population Studies, No.161, NewYork, 1998.

(الملحق الإحصائي)

جدول رقم (1)

تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في مصر خلال الفترة (1995-2020م)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر	معدل البطالة (%)
1995	4.64	0.994028431	11.04
1996	4.98	0.940414996	9
1997	5.49	1.135375893	8.37
1998	5.57	1.268437022	8.03
1999	6.05	1.174392815	7.95
2000	6.37	1.236997207	8.98
2001	3.53	0.527384723	9.26
2002	2.39	0.759753233	10.01
2003	3.19	0.295683832	11.01
2004	4.09	1.590836184	10.32
2005	4.47	5.999509006	11.2
2006	6.84	9.348567266	10.49
2007	7.08	8.876336063	8.8
2008	7.15	5.831412619	8.52
2009	4.67	3.548351180	9.09
2010	5.14	2.916016576	8.76
2011	1.76	-0.204542849	11.85
2012	2.22	1.002340718	12.6
2013	2.18	1.453434208	13.15
2014	2.91	1.509250423	13.11
2015	4.37	2.102581284	13.05
2016	4.34	2.438562781	12.41
2017	4.18	3.142826052	11.74
2018	5.31	3.260262789	9.82
2019	5.55	2.972836963	9.73
2020	3.56	1.602123894	10.45

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

جدول رقم (2) **(العدد بالألف)**

تطور إجمالي عدد السكان وقوة العمل ومعدل البطالة في مصر خلال الفترة (1995-2020م)

السنوات	عدد السكان	معدل النمو السكاني (%)	إجمالي قوة العمل	معدل البطالة (%)
1995	62334	2.006	18093	11.04
1996	63601	2.013	18370	9
1997	64892	2.008	18628	8.37
1998	66200	1.995	18882	8.03
1999	67515	1.967	20061	7.95
2000	68831	1.930	20088	8.98
2001	70152	1.901	20073	9.26
2002	71485	1.881	19861	10.01
2003	72826	1.858	20892	11.01
2004	74172	1.831	21942	10.32
2005	75523	1.805	22992	11.2
2006	76873	1.771	24046	10.49
2007	78232	1.751	25101	8.8
2008	79636	1.778	25445	8.52
2009	81134	1.864	26180	9.09
2010	82761	1.984	27557	8.76
2011	84529	2.113	27814	11.85
2012	86422	2.214	28199	12.6
2013	88404	2.267	28717	13.15
2014	90424	2.259	29084	13.11
2015	92442	2.207	28961	13.05
2016	94447	2.145	29254	12.41
2017	96442	2.090	28747	11.74
2018	98423	2.033	28245	9.82
2019	100388	1.976	28036	9.73
2020	102334	1.920	27870	10.45

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

جدول رقم (3)

معدلات البطالة في مصر وفقاً للنوع خلال الفترة (1995-2020م)

السنوات	بطالة الذكور (%)	بطالة الإناث (%)
1995	7.29	23.62
1996	6.25	18.47
1997	5.16	19.69
1998	4.86	19.50
1999	4.86	18.98
2000	5.04	22.67
2001	5.57	21.69
2002	6.25	23.93
2003	7.56	23.52
2004	6.15	25.12
2005	7.26	24.87
2006	6.60	23.68
2007	5.75	18.22
2008	5.47	18.68
2009	4.98	22.13
2010	4.72	21.89
2011	8.71	22.29
2012	9.18	23.89
2013	9.75	24.05
2014	9.68	23.87
2015	9.32	24.64
2016	8.78	23.42
2017	8.12	22.74
2018	6.73	21.22
2019	4.74	21.20
2020	5.84	23.62

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي.

جدول رقم (4)

معدلات البطالة في مصر وفقاً للتوزيع الجغرافي خلال الفترة (1995-2020م)

السنوات	بطالة الحضر (%)	بطالة الريف (%)
1995	11.9	10.7
1996	8.7	12.2
1997	9.1	11.6
1998	8.9	11.2
1999	10.5	9.9
2000	9.6	8.5
2001	8.9	9.2
2002	8.4	9.4
2003	9.3	8.3
2004	10.1	9.7
2005	10	7.5
2006	13.2	8.7
2007	11.9	6.9
2008	11.7	6.5
2009	13	6.8
2010	12.4	6.5
2011	16.1	8.8
2012	16.3	9.9
2013	16.3	11.1
2014	15.8	11.2
2015	15.4	10.9
2016	14.38	11.15
2017	14.5	9.8
2018	11.9	8.5
2019	11.4	5.2
2020	11.4	4.0

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

جدول رقم (5)

معدلات البطالة في مصر وفقاً للحالة التعليمية خلال الفترة (1995-2020م)

السنوات	أمي (%)	يقرأ ويكتب (%)	مؤهل أقل من المتوسط (%)	مؤهل متوسط (%)	مؤهل فوق المتوسط (%)	مؤهل جامعي فأعلى (%)
1995	-	-	-	-	-	-
1996	1.08	1.3	4.18	23.7	13.6	8.8
1997	1.6	1.4	2.1	69.2	9.3	16.14
1998	8	4	8	55	11	14
1999	2.9	3.2	5.1	59.3	10.7	18.8
2000	0.8	1.8	1.9	66.8	8.1	20.6
2001	1.3	2.2	3.8	65.1	9.2	18.4
2002	1.2	1.2	2.7	65.6	9.6	19.7
2003	1.3	2.6	4.4	64.9	8.4	18.4
2004	1.4	1.9	3.7	63.8	10.5	18.7
2005	1.6	1.3	2.2	63.4	13.4	18.1
2006	1.8	1.2	2.6	61.3	8.8	24.3
2007	1.6	1.4	2.4	59.7	7.9	27
2008	1.6	1.9	2.8	58.4	7.3	28
2009	3.1	1.6	4	52.7	7.3	31.3
2010	2.8	1.2	4.3	52	8.2	31.5
2011	5.6	1.1	7.4	47.6	6.7	31.6
2012	3.3	3.1	8.6	46.5	5.2	33.3
2013	9.8	3.4	8.4	43.6	4.5	30.3
2014	8.3	5.2	10.4	39.8	3.9	32.4
2015	4.8	4.5	9.5	44.6	4.8	31.8
2016	3.9	2.8	8.8	46.7	5.2	32.6
2017	3.4	2.4	7.8	48.2	4.2	34
2018	2.5	2.9	4.7	45.5	13.1	31.3
2019	2.2	3.3	4.3	46.5	17	26.7
2020	1.4	3.3	4.9	42.4	17.3	30.7

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.